

## أثر التنافسية المصرفية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في سورية

مصطفى مرتضى\*

د. منى بيطار\*\*

(الإيداع: 19 حزيران 2023، القبول: 2 آب 2023)

### الملخص:

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل التنافسية، وقياس الاستقرار المالي للمصارف التقليدية والإسلامية العاملة في سورية خلال الفترة (2009-2019)، ومن ثم اختبار أثر التنافسية في استقرار هذه المصارف. لتحقيق أهداف البحث تم استخدام نسبة التركيز المصرفي CRK ومؤشر هيرشمان HHI كمقاييس هيكلية للتنافسية، ومنهج بانزر-روز (P-R) كمقياس غير هيكلية للتنافسية، كما تم الاعتماد على مؤشر Z-SCORE لقياس الاستقرار المالي في المصارف المدروسة، وقد استخدم البحث بيانات من نوع بانل (Panel data) السنوية لحساب قيمة إحصائية H في منهج بانزر-روز لقياس التنافسية، وكذلك لاختبار أثر التنافسية في الاستقرار المالي. توصل البحث إلى أن التنافسية في القطاع المصرفي السوري ضعيفة، وهذا ما تؤكدته نتائج المقاييس الهيكلية والمقاييس غير الهيكلية، فوفقاً للمقاييس الهيكلية بلغ متوسط نسبة التركيز المصرفي لأكبر أربع مصارف CR4 بالنسبة لإجمالي الأصول والودائع والقروض 74.6% و70.7% و77.2% على التوالي، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر هيرشمان فقد تجاوزت قيمته 1800 لكل من الأصول والودائع والقروض، وهذا يدل على التركيز المرتفع في القطاع المصرفي السوري وانخفاض القدرة التنافسية للمصارف الأخرى على زيادة حصتها السوقية، وقد توصل البحث أيضاً إلى أن التنافسية وفقاً لمنهج بانزر-روز ضعيفة حيث هناك حالة من المنافسة الإحتكارية في القطاع المصرفي السوري فقد بلغ متوسط إحصائية H خلال سنوات الدراسة قيمة وقدرها 0.024 والتي تعبر عن درجة تنافسية منخفضة فوفقاً للمنافسة الإحتكارية هناك عدد قليل من المصارف المهيمنة في السوق المصرفي، مع عدم امتلاك باقي المصارف قدرة تنافسية لمواجهة، بالإضافة إلى ذلك، وعند حساب قيمة مؤشر Z-SCORE للمصارف عينة الدراسة، تم التوصل إلى وجود حالة من الاستقرار المالي في تلك المصارف، حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر 5.07، وتعد هذه القيمة جيدة ودليل على استقرار المصارف، وقد توصل البحث أيضاً إلى أن التنافسية لا تؤثر في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي السوري.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، الاستقرار المالي للمصارف، نسبة التركيز (CR<sub>k</sub>)، مؤشر هيرشمان (HHI)، منهج بانزر-روز (P-R)، مؤشر Z-SCORE.

\* طالب دكتوراه- قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية،

\*\* استاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية،

## The Impact of Competitiveness on Financial stability and soundness in banking sector in Syria

D. Mona Betar \*\*

Mostafa murtaza \*

(Received: 19 June 2023, Accepted: 2 August 2023)

### Abstract

This research aims to measure and analyze competitiveness, and measure financial stability of conventional and Islamic banks operating in Syria during the period (2009–2019), and then test the impact of competitiveness on the stability of these banks. To achieve the objectives of the research, banking concentration ratio ( $CR_k$ ) and Herfindahl–Hirschman index (HHI) were used as structural measures of competitiveness, and Panzar–Rosse approach (P–R) was used as non–structural measure of competitiveness. In addition to that, Z–Score index was used to measure financial stability in banks under study. Panel Data models were used to calculate Panzar–Rosse’s H–statistic value to measure competitiveness and to test the impact of competitiveness on financial stability. The research concluded that competitiveness in Syrian banking sector is weak, which confirmed by the result of structural and non–structural measures, according to structural measures, the average banking concentration ratio of the four largest banks CR4 in relation to total assets, deposits, and loans was 74.6%, 70.7%, and 77.2% respectively, these results were supported by (HHI), as its value exceeded 1800 for each of the assets, deposits, and loans, which indicate the high concentration in Syrian Banking sector and the low competitiveness of other banks to increase their market share. The research also concluded that competitiveness according to (P–R) is weak, and there is a state of monopolistic competition in Syrian banking sector, as the average H–statistic value during the study period was 0.024, which reflect a low degree of competitiveness. According to monopolistic competition, there are a few dominant banks in the banking market, while the rest of the banks don’t have a competitive ability to confront it. In addition, when calculating the value of Z–SCORE, a state of financial stability was reached in those banks, as the average value of the index was 5.07, and this value considered good and evidence of the stability of the banks, the research also concluded that competitiveness does not have any impact on financial stability of Syrian banking sector.

**Keywords:** competitiveness, banks financial stability, concentration ratio ( $CR_k$ ), Hirschman index (HHI), Panzar–Rosse approach (P–R), z–score index.

---

\*PhD Student, Department of Banking and Financial, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia,  
 \*\*Assistant Professor, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia,  
 Syria

**1. مقدمة**

تعد المصارف دعامة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول، كونها تعمل على تحويل الموارد المالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، وبالتالي تعمل على توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية ورغد دارة النشاط الإقتصادي بالسيولة اللازمة للنهوض بالعملية التنموية. وقد أدت التطورات الكبيرة الحاصلة في القطاع المالي والمصرفي على مستوى العالم إلى ازدياد أعداد المصارف بشكل كبير وزيادة اهتمامها بتطوير ورفع قدرتها التنافسية، لكي تتمكن من الصمود في السوق المصرفية، والسعي لإملاك ميزة تنافسية تتفرد بها عن باقي المنافسين وتمكنها من السيطرة على مزيد من الحصة السوقية. وفي ضوء هذه التغيرات الحاصلة فقد تباينت وجهات النظر بين مؤيد للتأثير الإيجابي للتنافسية في الاستقرار المالي للمصارف وبين معارض له، وتجلي ذلك في اختلاف النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات التطبيقية كدراسة ( Mulyaningsih, 2014) التي توصلت إلى أن للتنافسية أثر إيجابي في الاستقرار المالي، ودراسة (بن ساحة وآخرون، 2014) التي توصلت إلى أن للتنافسية أثر سلبي في الاستقرار المالي والمصرفي.

يسعى البحث الحالي إلى قياس درجة التنافسية في القطاع المصرفي السوري وتحليل واقعها، ودرجة الاستقرار المالي للمصارف العاملة في هذا القطاع، ومن ثم اختبار أثر التنافسية في الاستقرار المالي فيه.

**2. مشكلة البحث:**

قامت الحكومة السورية منذ مطلع الألفية الجديدة بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات بهدف تطوير القطاع المصرفي وزيادة فعاليته ودوره في الإقتصاد السوري، ومن أهم تلك القوانين والتشريعات القانون رقم /28/ لعام 2001 الذي نص على السماح بإنشاء المصارف الخاصة في سورية تحت إشراف مصرف سورية المركزي ومراقبته، والمرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الخاص بالسماح بإنشاء المصارف الإسلامية، وقد أدت هذه الجهود إلى إقامة المصارف الخاصة وتزايد أعدادها إلى أن بلغ عددها خمسة عشر مصرفاً خاصاً، وقد سعت هذه المصارف منذ بداية عملها إلى تعظيم قدرتها وميزتها التنافسية لجذب أكبر قدر ممكن من العملاء وتحقيق أرباح عالية، وفي ضوء هذه التطورات الحاصلة، كان لا بد من التعرف على درجة التنافسية المصرفية وأثرها على الاستقرار المالي، وبالتالي يمكن التعبير عن المشكلة وفقاً للتساؤلات التالية:

**السؤال الأول:** هل توجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية (مؤشر هيرشمان HHI ونسبة التركيز  $CR_k$ )، والمقاييس غير الهيكلية (منهج بانزر - روز P-R) خلال الفترة (2009-2019)؟

**السؤال الثاني:** هل هناك استقرار مالي في القطاع المصرفي السوري خلال الفترة (2009-2019)؟

**السؤال الثالث:** هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنافسية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي السوري خلال الفترة (2009-2019)؟

**3. أهمية البحث**

تبرز الأهمية النظرية للبحث في كونه يقدم إطاراً نظرياً يتم فيه التعرف على التنافسية من حيث مفهومها وأهميتها وتوضيح أهم المقاييس المستخدمة في قياسها، والتعرف على مفهوم الاستقرار المالي في المصارف وأهم مؤشرات قياسه، بالإضافة إلى أن هذا البحث سيتم من خلاله التعرف على واقع التنافسية في القطاع المصرفي السوري ودرجتها وذلك بعد قياسها باستخدام

المقاييس الهيكلية (مؤشر هيرشمان HHI ونسبة التركيز  $CR_k$ ) والمقاييس غير الهيكلية (منهج بانزر- روز PR)، ثم بعد ذلك سيتم قياس درجة الاستقرار المالي للمصارف العاملة في سورية بالاعتماد على مؤشر Z- SCORE والذي يعد من أفضل المقاييس لاستقرار المصارف لأنه يفيد في معرفة فيما إذا كانت المصارف ستواجه حالة من التعثر المالي، ومن ثم سيتم اختبار أثر التنافسية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في سورية. أما بالنسبة للأهمية العملية للبحث، فنأتي من النتائج التي سيتم التوصل إليها، ومن التوصيات التي سيتم تقديمها والتي من شأنها أن تفيد الجهات المعنية سواءً أكانت السلطات النقدية في البلد، أم العاملين في مستويات الإدارة العليا من المديرين وغيرهم في معرفة درجة التنافسية في المصارف العاملة في سورية ومعرفة نقاط الضعف أو القوة في حال وجودها، ومدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي في هذه المصارف، بغية اتخاذ الإجراءات المناسبة والقرارات الرشيدة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة درجة التنافسية في القطاع المصرفي وبالتالي تشجيع المنافسة الإيجابية فيما بين المصارف، وكذلك تحقيق الاستقرار المالي فيها.

#### 4. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- قياس درجة التنافسية في القطاع المصرفي السوري باستخدام المقاييس الهيكلية (نسبة التركيز ومؤشر هيرشمان) والمقاييس غير الهيكلية (منهج بانزر- روز P-R) خلال الفترة (2009-2019).
- تحليل واقع التنافسية في القطاع المصرفي السوري خلال فترة الدراسة.
- قياس درجة الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السوري باستخدام مؤشر z-score خلال الفترة (2009-2019).
- اختبار أثر التنافسية في الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السوري خلال الفترة (2009-2019).

#### 5. فرضيات البحث

- الفرضية الأولى، لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية وغير الهيكلية.
- الفرضية الثانية، لا يتمتع القطاع المصرفي السوري بالاستقرار المالي.
- الفرضية الثالثة، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنافسية المصرفية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي السوري.

#### 6. مواد وطرائق البحث:

**أولاً، مجتمع البحث وعينه:** يتكون مجتمع البحث من القطاع المصرفي في سورية والمكون من ستة مصارف عامة وأحد عشر مصرفاً تقليدياً خاصاً وأربعة مصارف إسلامية خاصة، وقد تم تطبيق البحث على عينة مكونة من مصرف عام واحد وهو المصرف التجاري السوري لعدم توفر بيانات كافية عن باقي المصارف العامة، وأربعة عشر مصرفاً خاصاً، ثلاثة منها إسلامية والباقي تقليدية، وقد تم استثناء البنك الوطني الإسلامي سورية لحدثة إنشائه، وذلك للفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2019.

**ثانياً، مصادر البيانات:** تم الاعتماد في هذا البحث على البيانات السنوية من نوع بانل، وتم الحصول عليها من التقارير السنوية المنشورة في موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية، وكذلك من مواقع المصارف المدروسة.

#### ثالثاً، طرائق البحث والأساليب الإحصائية المطبقة:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته البحثية تم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي، وذلك لدراسة وتحليل النسب المالية المتعلقة بالمقاييس الهيكلية (نسبة التركيز المصرفي **Concentration Ratio (CR<sub>k</sub>)** ومؤشر هيرشمان **(Herfindahl-Hirschman index (HHI)**) وتطورها خلال الفترة (2009-2019)، والموضحة في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1): مؤشرات قياس التنافسية المستخدمة وفقاً للمقاييس الهيكلية وطرائق حسابها

| النسبة                      | طريقة القياس                | ملاحظات على النسبة   |
|-----------------------------|-----------------------------|--|
| نسبة التركيز المصرفي $CR_k$ | $CR_k = \sum_{i=1}^k S_i$   | تقيس التركيز المصرفي وتعبر عن مجموع الحصص السوقية لأكبر k مصرف (k قد تكون ثلاثة أو أكثر). في هذه الدراسة تم استخدام نسبة التركيز لأكبر ثلاثة وأربعة مصارف عاملة في السوق المصرفية. |
| مؤشر هيرشمان HHI            | $HHI = \sum_{i=1}^k MS_i^2$ | يقيس التركيز المصرفي ويعبر عن مجموع مربعات الحصص السوقية لكل المصارف العاملة.  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة (بتال والدليمي، 2018)

- قياس درجة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي السوري خلال فترة الدراسة وذلك باستخدام مؤشر Z- SCORE، وفقاً للمعادلة التالية (Tomaliwan, 2013):

$$Z - Score = \frac{ROA + EQA}{\sigma^{ROA}}$$

حيث تعبر ROA عن العائد على الأصول، EQA نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول،  $\sigma^{ROA}$  الانحراف المعياري للعائد على الأصول.

- إجراء دراسة قياسية تم من خلالها حساب قيمة إحصائية H في منهج (Panzar-Rosse) لمعرفة درجة التنافسية في المصارف المدروسة وفقاً للمقاييس غير الهيكلية، حيث تم الاعتماد على بيانات بانل السنوية، وإجراء اختبارات جذر الوحدة والتي هي اختبار Augmented dickey fuller (ADF)، اختبار Phillips- Perron (PP)، واختبار Levin,lin and Chu (LLC)، للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية، وبناءً على ذلك، تبين أن السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى ولا تحتوي جذر الوحدة، لذلك تم استخدام نماذج بانل الساكنة، وإجراء المفاضلة بينها للتوصل إلى النموذج الأفضل للقياس، حيث تم الاعتماد على (Lagrange multiplier test) للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية، واختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة، و Hausman- test للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية. يأخذ منهج بانزر- روز المعادلة التطبيقية التالية (Khalaf, et al, 2015):

$$REV = a + B_1W_{1i,t} + B_2W_{2i,t} + B_3W_{3i,t}$$

ولكن بما أن النموذج يفترض أن السوق يعمل في وضع توازن طويل أجل كما سيتم ذكره لاحقاً، تم استبدال إجمالي العوائد بنسبة العائد على الأصول

$$ROA = a + B_1W_{1i,t} + B_2W_{2i,t} + B_3W_{3i,t}$$

تم استبدال REV ب (1+REV) وذلك من أجل تجنب ظهور القيمة السالبة في حال تحمل المصرف خسارة، ونفس الأمر تم تطبيقه بالنسبة ل ROA.

يوضح الجدول رقم (2) المتغيرات المتعلقة بمنهج بانزر- روز لقياس التنافسية وكيفية حسابها:

## الجدول رقم (2): المتغيرات المتعلقة بمنهج بانزر- روز لقياس التنافسية

| اسم المتغير            | نوعه        | رمزه           | طريقة القياس   | ملاحظات على المتغير  |
|------------------------|-------------|----------------|--|--|
| إجمالي العوائد         | متغير تابع  | REV            | إجمالي العوائد/ إجمالي الأصول                                |  |
| العائد على الأصول      | متغير تابع  | ROA            | صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول                        | تم استبدال نسبة Rev بهذه للتأكد من أن السوق في وضع توازن طويل الأجل. |
| تكلفة العمالة          | متغير مستقل | W <sub>1</sub> | نفقات الموظفين/ إجمالي الأصول                                |  |
| تكلفة رأس المال المادي | متغير مستقل | W <sub>2</sub> | التكاليف التشغيلية بعد استثناء نفقات الموظفين/ إجمالي الأصول |  |
| تكلفة التمويل          | متغير مستقل | W <sub>3</sub> | تكلفة الفوائد/ إجمالي الودائع                                |  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة (Fosu, 2013).

- كما تم إجراء دراسة قياسية لاختبار أثر التنافسية في الاستقرار المالي للمصارف المدروسة خلال الفترة (2009-2019)، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية من نوع بانل، وبعد أن تبين أن السلاسل مستقرة عند المستوى عند إجراء اختبارات جذر الوحدة، تم استخدام نماذج بيانات بانل الساكنة والمفاضلة فيما بينها، وتبين أن النموذج الأفضل للتقدير هو نموذج الانحدار التجميعي، ويأخذ نموذج الدراسة الشكل الآتي:

$$Z - SCORE = a + B_1(P - R)_{1i,t} + B_2CR_{3i,t}^l + B_3HHI_{i,t}^a + B_4INF_{i,t} + B_5Crises_{i,t}$$

يمكن توضيح متغيرات المعادلة من خلال الجدول التالي:

## الجدول رقم (3): متغيرات البحث وكيفية حسابها

| اسم المتغير   | نوعه        | رمزه                            | طريقة القياس   | مصدر البيانات            |
|---|-------------|---------------------------------|--|--------------------------|
| الاستقرار المالي للمصارف العاملة في سورية           | متغير تابع  | Z - SCORE                       | $Z - Score = \frac{ROA + EQA}{\sigma^{ROA}}$                                     | التقارير السنوية للمصارف |
| مؤشر التنافسية غير الهيكلي (بانزر- روز)             | متغير مستقل | (P-R)                           | مجموع Coefficient لكل من تكاليف التمويل والتشغيل والعمالة في معادلة بانزر- روز   | التقارير السنوية للمصارف |
| مؤشر التنافسية الهيكلي (نسبة التركيز لأكثر 3 مصارف) | متغير مستقل | CR <sub>3i,t</sub> <sup>l</sup> | مجموع الحصص السوقية بالنسبة إلى إجمالي القروض لأكثر ثلاثة مصارف عاملة            | التقارير السنوية للمصارف |
| مؤشر التنافسية الهيكلي (مؤشر هيرشمان)               | متغير مستقل | HHI <sub>i,t</sub> <sup>a</sup> | مجموع مربعات الحصص السوقية بالنسبة إلى إجمالي الأصول لكل المصارف العاملة         | التقارير السنوية للمصارف |
| حجم المصرف  | متغير مستقل | Size                            | اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول  | التقارير السنوية للمصارف |
| التضخم  | متغير ضابط  | INF                             | تقارير التضخم الصادرة عن مصرف سورية المركزي                                      |                          |
| الأزمة  | متغير وهمي  | Crises                          | يأخذ الترميز (1) من عام 2011 وما بعد (سنوات الأزمة) والترميز (0) ما قبل عام 2011 |                          |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

## 7. الدراسات السابقة:

عالجت العديد من الدراسات السابقة موضوع التنافسية المصرفية والاستقرار المالي وأثر التنافسية المصرفية في الإستقرار المالي، نذكر منها

أولاً، الدراسات العربية:

• (إبراهيم، بوجلخة 2021): قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة:

## Altman z-score استخدام نموذج 2015-2008

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ماليزيا خلال الفترة 2008-2015، وقد استخدمت الدراسة نموذج Altman z-score للوقوف على مدى الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة (إذا كانت قيمة النموذج أكبر من 2.66 فالمصرف يقع في منطقة الاستقرار، أما إذا كانت قيمة النموذج أقل من 1.1 فالمصرف يقع في منطقة التعثر، وإذا كانت قيمة النموذج بين 2.66 و 1.11 فالمصرف يقع في المنطقة الرمادية والتي تكون نتائجها غير مؤكدة)، بالإضافة إلى الاعتماد على نماذج بيانات بانل الساكنة (Panel Data) لاختبار مدى تأثير مؤشرات الأداء المالي التي يتكون منها نموذج Altman (السيولة- الربحية- الإنتاجية- الرفع المالي) لكل من المصارف التقليدية والإسلامية في الاستقرار المالي حسب نموذج Altman التي تم حسابها في الدراسة. توصلت الدراسة إلى أنه وبعد حساب نموذج Altman z-score للمصارف التقليدية، تبين أنها تتواجد جميعها في منطقة الاستقرار المالي، إلا مصرف واحد يتواجد في المنطة الرمادية، أما عند حسابه للمصارف الإسلامية، فقد توصلت الدراسة إلى أن جميعها تتواجد في المنطقة الرمادية خلال فترة الدراسة، إلا مصرفاً واحداً يتواجد في منطقة عدم الاستقرار المالي، وعند قياس مدى تأثير مؤشرات الأداء المالي في الاستقرار المالي للمصارف التقليدية، فقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للسيولة في الاستقرار المالي وتأثير سلبي للربحية في الاستقرار المالي، بينما باقي المتغيرات ليس لها أي تأثير، أما عند اختبار مدى تأثير مؤشرات الأداء المالي في الإستقرار المالي للمصارف الإسلامية، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لكل من السيولة والإنتاجية في الإستقرار المالي للمصارف الإسلامية وتأثير سلبي للربحية في الإستقرار المالي.

• (ناصر الدين، زينا 2015): واقع التنافسية في المصارف السورية (دراسة تحليلية).

بحثت هذه الدراسة في واقع التنافسية في المصارف السورية، من خلال دراسة تطور مؤشرات التنافسية لثلاثة مصارف عاملة في الجمهورية العربية السورية وهي المصرف التجاري السوري (مصرف عام)، بنك سورية والمهجر (مصرف تقليدي خاص)، وبنك سورية الدولي الإسلامي (مصرف إسلامي خاص)، خلال الفترة 2005-2010، والمقارنة فيما بينها، وتحديد فيما إذا كانت تلك المصارف تمتلك ميزة تنافسية. تمت دراسة مؤشرات التنافسية وتحليلها على مستوى المنشأة للمصارف المذكورة، قسمت المؤشرات إلى مؤشرات موضوعية (الربحية، تكلفة التمويل، تكلفة التشغيل، الحجم، الحصة السوقية، القروض غير العاملة/ إجمالي القروض، حجم الودائع، عدد الفروع)، حيث تم بناء مؤشر مركب من تلك المؤشرات ودراسة تطوره لكل مصرف خلال الفترة المدروسة ومقارنة تطور المؤشر لكل مصرف مع المصارف الأخرى، ومؤشرات ذاتية (الحوكمة والالتزام بالأنظمة المصرفية، نوعية الموظفين، نظم المعلومات والتكنولوجيا)، حيث تمت دراسة واقعها من خلال تصميم استبانة وزعت على موظفي الإدارة في المصارف المدروسة. توصلت الدراسة إلى أن مؤشر تنافسية المصرف التجاري السوري كان في حالة تذبذب خلال الفترة المدروسة، بينما مؤشر تنافسية بنك سورية والمهجر كان في حالة تزايد ما عدا في العام 2009 انخفض ثم عاد ليرتفع في 2010، أما مؤشر بنك سورية الدولي الإسلامي كان في حالة تزايد. وعند مقارنة مؤشرات المصارف الثلاثة حقق المصرف التجاري السوري أعلى قيمة للمؤشر في العامين 2007-2008، تلاه بنك سورية والمهجر ثم بنك

سورية الدولي الإسلامي. أما في عامي 2009-2010، حقق بنك سورية والمهجر أعلى قيمة للمؤشر ثم بنك سورية الدولي الإسلامي ثم المصرف التجاري السوري، أما المؤشرات الذاتية فقد حققت المصارف الثلاثة مزايا تنافسية في تلك المؤشرات.

- ( بن ساحة، علي- بن بوزيان، محمد- ومصطفى، عبد اللطيف 2014): تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك (دراسة حالة البنوك الجزائرية).

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التنافسية المصرفية والاستقرار المصرفي، ودرجة تأثير كل منهما بالآخر بهدف زيادة القدرة التنافسية للمصارف وتعجيل دورها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، حيث تم قياس التنافسية وتحليل النتائج من خلال نسبة التركيز المصرفي بالنسبة للودائع والقروض، ومؤشر هيرشمان أيضاً بالنسبة للودائع والقروض. أما بالنسبة لتقييم أداء واستقرار النظام المصرفي، فقد تم حساب مجموعة من النسب المالية وهي العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، الرافعة المالية، هامش الربح، ومنفعة الأصول. توصلت الدراسة إلى أن تنافسية القطاع المصرفي الجزائري ضعيفة ولا تساهم بشكل إيجابي في تحقيق الاستقرار المصرفي حيث سيطرت المصارف العامة على نسبة تتجاوز 90% من الحصة السوقية بالنسبة إلى إجمالي الأصول والودائع والقروض.

ثانياً، الدراسات الأجنبية:

- (De-Ramon, S., Francis, W., Michael, S, 2018): Bank competition and stability in the United Kingdom.

#### المنافسة المصرفية والاستقرارية في المملكة المتحدة

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر المنافسة في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في المملكة المتحدة خلال الفترة 1994-2013، حيث تم قياس المنافسة باستخدام مؤشر بوون (Boone Indicator) ومؤشر ليرنر (Lerner Index) ومؤشر هيرشمان بالنسبة لإجمالي الأصول ( $HHI_a$ )، ثم بعد ذلك تم اختبار أثر المنافسة في الاستقرار المالي باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات بانل الساكنة، حيث تم التعبير عن الاستقرار المالي للمصارف كمتغير تابع بمؤشر Z-Score، العائد على الأصول، حقوق الملكية/ إجمالي الأصول، الانحراف المعياري للعائد على الأصول، العائد على الأصول المعدل حسب المخاطر، ونسبة الرافعة المعدلة حسب المخاطر. توصلت الدراسة إلى أن السوق المصرفي في المملكة المتحدة يتسم بوجود منافسة احتكارية، وإن أثر المنافسة في الاستقرار المالي متفاوت بين مصرف وآخر وفقاً للسلامة المالية لدى المصرف، حيث تُحفز المنافسة المصارف التي تتمتع بسلامة مالية منخفضة أي القريبة من الفشل على تحفيز تكاليفها، تخفيض مخاطر محافظها، وزيادة نسب رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة استقراريتها، في حين أنها تقلل من حافز المصارف التي تتسم بسلامة مالية عالية (البعيدة عن الفشل) على بناء نسب رأس المال، مما يخفض من استقراريتها.

- (Fernández, R., and Garcíab, J, 2015): The Relationship Between Bank Competition and Financial Stability: A Case Study of the Mexican Banking Industry.

#### العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي: دراسة حالة الصناعة المصرفية في المكسيك.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المنافسة والاستقرار المالي للقطاع المصرفي المكسيكي لعينة مكونة من 14 مصرف خلال الفترة 2001-2008، وذلك لمعرفة فيما إذا كان للمنافسة أثر إيجابي في الاستقرار المالي (مما يدعم فرضية المنافسة- الاستقرار)، أو أثر سلبي (مما يدعم فرضية المنافسة- الهشاشة). تم قياس المنافسة بمؤشر ليرنر، والاستقرار



المالي للمصارف بمؤشر Z-Score (للتنبؤ بالمتعثر المالي)، ونسبة القروض غير العاملة/ إجمالي القروض (مخاطر محفظة القروض). تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GMM) لبيانات بانل الديناميكية من أجل اختبار العلاقة بين المتغيرات. توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر سالب ومعنوي لمؤشر ليرنر في الاستقرار المالي وذلك عند قياسه بمؤشر Z-Score، أي إن ارتفاع درجة المنافسة تزيد من الاستقرار المالي للمصارف مما يدعم فرضية المنافسة- الاستقرار، بينما كان أثر المنافسة في الاستقرار المالي موجباً ومعنوياً عند حسابه بنسبة القروض غير العاملة/ إجمالي القروض، أي إن ارتفاع درجة المنافسة المصرفية تزيد من مخاطر محفظة القروض مما يدعم وجهة نظر المنافسة الهشاشة. ومع ذلك، وبالرغم من تعارض النتائج، فإن فوائد المنافسة على استقرار النظام المصرفي تتجاوز الزيادة في مخاطر محفظة القروض بالنظر إلى المستويات المنخفضة للقروض المتعثرة في القطاع المصرفي.

- (Mulyaningsih, T, 2014): **Banking Competition and Its Relationship with Banking Stability: Evidence from Indonesia 1980 – 2010.**

المنافسة المصرفية وعلاقتها مع الاستقرار المصرفي: دليل من أندونيسيا 1980-2010.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس المنافسة ودراسة محدداتها في القطاع المصرفي في أندونيسيا، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين المنافسة والاستقرار المصرفي خلال الفترة (1980-2010)، استخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) لاختبار العلاقة بين كل من التدخل الحكومي، حجم المصرف، ملكية المصرف، التركيز المصرفي ومتغيرات البيئة الاقتصادية الكلية كمتغيرات مستقلة للتعبير عن محددات المنافسة، ومنهج بانزر- روز كمتغير تابع معبر عن المنافسة، وقد قامت هذه الدراسة أيضاً بدراسة العلاقة بين منهج بانزر- روز للتعبير عن المنافسة والاستقرار المصرفي (معبراً عنه بمؤشر Z-Score) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GMM) ضمن نماذج بانل الديناميكية. أظهرت النتائج أن السوق المصرفي في أندونيسيا يعمل ضمن منافسة احتكارية إلا أنه خلال فترة الإصلاحات المالية والعولمة من عام 1988 إلى عام 1994 فقد كان تنافسي للغاية، وعند تقدير السلوك التنافسي للمصارف ذات الملكيات والأحجام المختلفة تم التوصل إلى أن المصارف الخاصة وصغيرة الحجم هي المحرك الرئيسي للمنافسة، بالإضافة إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمناسبة تعد داعمة رئيسية للمنافسة المصرفية. بينما عند اختبار العلاقة بين المنافسة والاستقرار، تم التوصل إلى أن المنافسة المصرفية المرتفعة تؤدي إلى زيادة الاستقرار المصرفي من خلال تخفيض مخاطر الأسعار، ففي البيئة التنافسية، المصارف أكثر كفاءة وذات رأس مال أكبر وبالتالي ذات قدرة عالية على تحقيق أرباح مرتفعة.

- (Amidu, M., and Wolfe, S, 2013): **Does bank competition and diversification lead to greater stability? Evidence from emerging markets.**

هل تؤدي المنافسة المصرفية والتنوع إلى استقرار أكبر؟ أدلة من الأسواق الناشئة.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر المنافسة المصرفية في كل من التنوع والاستقرار المالي على عينة مكونة من 978 مصرف في 55 دولة ناشئة ونامية خلال الفترة (2000-2017)، تم التعبير عن المنافسة من خلال مؤشر ليرنر، أما التنوع فقد تم التعبير عنه من خلال مؤشر هيرشمان لإجمالي العوائد (عوائد الفائدة/ إجمالي الدخل التشغيلي، وعوائد غير الفائدة/ إجمالي الدخل التشغيلي)، حيث يدل ارتفاع التركيز في العوائد إلى انخفاض التنوع، بينما الاستقرار المالي تم قياسه من خلال Z-Score للتعبير عن مدى البعد عن الفشل، والقروض غير العاملة/ إجمالي القروض للتعبير عن مخاطر المحفظة، العائد على الأصول/ الانحراف المعياري للعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية/ الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية كمقاييس للأداء المعدل حسب المخاطر، وحقوق الملكية/ إجمالي الأصول. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3 SLS) للتغلب على مشكلة تحيز التجانس ضمن النموذج. النتيجة الأساسية التي توصلت

إليها الدراسة هي أن المنافسة تؤدي إلى زيادة التنوع ضمن وبين الأنشطة المدرة للدخل الناتج عن الفوائد وغير الفوائد مما يزيد من الاستقرار المالي، وقد أوصت على ضرورة تنوع الإيرادات كقناة تؤثر من خلالها المنافسة على مخاطر إفلاس المصارف في الدول الناشئة.

### التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد أن تم عرض الدراسات السابقة، تبين أن معظمها هدف إلى دراسة العلاقة بين المنافسة والاستقرار المالي في القطاع المصرفي أو اختبار أثر المنافسة في الاستقرار المالي، وقد استخدمت الدراسات السابقة بيانات بانل لكن بعضها اعتمد على نماذج بانل الساكنة مثل دراسة (De- Ramon, et.al, 2018) والبعض الآخر اعتمد على نماذج بانل الديناميكية مثل دراسة (Fernández, 2015) ودراسة (Mulyaningsih, 2014)، أيضاً معظم الدراسات السابقة اعتمدت على مؤشر Z-SCORE للتعبير عن الاستقرار المالي، إلا أن البعض منها استخدم أيضاً مجموعة من النسب المالية للتعبير عن المخاطر مثل دراسة (Fernández, 2015) التي استخدمت نسبة القروض غير العاملة/ إجمالي القروض ودراسة (De- Ramon, et.al, 2018) ودراسة (Amidu & wolfe, 2013) اللتان استخدمتا نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول، وقد طبقت الدراسات السابقة مؤشر ليرنر ومؤشر بوون لقياس التنافسية، لكنها اختلفت من حيث المكان الذي طبقت فيه، حيث تنوعت الدول التي طبقت الدراسة على مصارفها وهي الجزائر، المملكة المتحدة، المكسيك، أندونيسيا، وكذلك تباينت النتائج التي تم التوصل إليها، وذلك لاختلاف الاقتصاديات التي طبقت فيها الدراسات، فبعضها توصل إلى أن أثر المنافسة في الاستقرار المالي سلبي، والبعض الآخر وجد أن لها أثر إيجابي، والبعض الآخر لم يجد لها أي أثر، أما بالنسبة للدراسة الحالية، فما يميزها عن الدراسات السابقة هو ما يلي:

- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من ناحية المكان الذي طبقت فيه، حيث قامت هذه الدراسة بقياس التنافسية باستخدام المناهج الهيكلية وغير الهيكلية واختبار أثرها في الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السوري، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة.
- معظم الدراسات السابقة المذكورة استخدمت مؤشر ليرنر ومؤشر بوون عند قياس أثر التنافسية في الاستقرار المالي، أما في هذه الدراسة، سيتم اختبار أثر التنافسية معبراً عنها بالمقاييس الهيكلية ومنهج بانزر- روز كمقياس غير هيكلية في الاستقرار المالي للمصارف.
- بالرغم من أن دراسة ناصر الدين (2015) بحثت في واقع التنافسية في المصارف العاملة في سورية، إلا أنها قامت بدراسة التنافسية باستخدام المؤشرات الذاتية والموضوعية، ولم تستند في قياسها للتنافسية على المقاييس غير الهيكلية (منهج بانزر- روز) المطبقة في الدراسة الحالية، والتي تعطي صورة أوضح وأدق عن واقع التنافسية، وأيضاً لم تختبر أثر التنافسية المصرفية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي السوري.

### 8. الإطار النظري للبحث

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر التنافسية المصرفية في الاستقرار المالي للمصارف، ولتحقيق هذا الهدف لا بد بدايةً من توضيح مفهوم المنافسة والقدرة التنافسية والميزة التنافسية، والمقاييس الهيكلية وغير الهيكلية للتنافسية، ومن ثم توضيح مفهوم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومؤشر Z-SCORE الخاص بحساب التنبؤ بالفشل المالي، والذي يعد من أكثر المقاييس تطبيقاً للتعرف على درجة الاستقرار المالي للمصارف.

### 8-1 مفهوم التنافسية:

احتل موضوع التنافسية أهمية كبيرة بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة، وخاصةً بالنظر إلى التطورات الديناميكية التي يشهدها عالم الأعمال، والانفتاح الكبير للأسواق، حيث وجدت المنظمات نفسها في محيط يتسم بمنافسة عالية، مما حتم

عليها السعي إلى تطوير قدراتها التنافسية للحفاظ على مكانتها في السوق والبحث عن ميزة تمكنها من التفوق على باقي المنافسين. ولتوضيح مفهوم القدرة التنافسية يجب توضيح مفهوم المنافسة والميزة التنافسية وعلاقتها بالقدرة التنافسية، فلا يمكن للمنظمة المنافسة في السوق إذا لم تمتلك ميزة تنافسية تعطيها القدرة على الاستمرار في السوق.

فقد تم تعريف المنافسة وفقاً لأدم سميث على أنها: "عملية ديناميكية أو سلوك تمليه المزاومة الاقتصادية"، والمقصود بالمزاومة هو التنافس بين المنظمات العاملة لتحقيق أهدافها المتمثلة في الاستقرار والنمو وتعظيم أرباحها (بوخلالة، 2017) وتم تعريفها على أنها "صراع بين مجموعة من المنظمات من أجل تحقيق نتائج ومكاسب معينة في مجال معين" (راضية، 2017)

وعرفت أيضاً بأنها "المضاربة التي يفتعلها المنتجون لسلع متشابهة بقصد تصريف منتجاتهم وتحقيق أكبر ربح ممكن وكسب أكبر حصة سوقية" (خديجة، 2017)

إذاً، فالمنافسة هي حالة من المزاومة بين المنظمات لتحقيق هدف معين، غالباً ما يكون كسب المزيد من المتعاملين وتحقيق المزيد من الأرباح وتعظيم حصتها السوقية للتفوق على باقي المنافسين في السوق.

### 8-1-1 تعريف الميزة التنافسية

يعد امتلاك الميزة التنافسية من أهم الاهداف التي تسعى المصارف إلى تحقيقها، فهي الأداة التي تمكنها من التميز عن باقي المنافسين في ظل التحديات التنافسية الشديدة.

تعود بدايات هذا المفهوم إلى الثمانينيات من القرن العشرين، حيث بدأت فكرة الميزة التنافسية بالانتشار والتوسع، وخصوصاً بعد ظهور كتابات مايكل بورتر بخصوص استراتيجيات التنافس والميزة التنافسية، فقد عرف الميزة التنافسية على أنها: الطرق الجديدة التي تكتشفها المؤسسة والتي تكون أكثر فاعلية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين، بحيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الإكتشاف ميدانياً، أي إحداث عملية الإبداع في المؤسسة (شليبي، 2018).

وتم تعريفها على أنها: "المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومناافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون، ويؤكد تميزها عنهم من وجهة نظر العملاء الذين يقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه الآخرون" (قاسم وآخرون، 2014)

وعُرفت أيضاً بأنها: "الميزة التي تكتسبها الشركة عن باقي الشركات العاملة في السوق من خلال تقديم قيم أعلى للزبون، إما من خلال تخفيض الأسعار، أو توفير مزايا أكبر وتسهيلات خدمة أفضل" (Braslina, et.al. 2014)

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف الميزة التنافسية المصرفية على أنها "قدرة المصرف على تقديم إضافات -سواءً من ناحية السعر أو الجودة أو الابتكارات الجديدة- ناتجة عن الكوادر المادية والمعنوية التي يمتلكها، تجعله أكثر جاذبية للعملاء، مما يكسبه عنصر التفوق والأفضلية على باقي المنافسين."

### 8-1-2 تعريف القدرة التنافسية

تمثل القدرة التنافسية العنصر الاستراتيجي المهم الذي يمكن المنظمات من الاستفادة من الفرص المتاحة، وتحقيق ربحية متواصلة مقارنةً بمنافسيها، وبالتالي تسعى المنظمات على اختلاف أنواعها وأحجامها، ونتيجةً لارتفاع حجم المنافسة المفروضة

عليها من قبل المنظمات العاملة في نفس المجال، إلى العمل على تطوير الجوانب التي تمكنها من تعظيم قدرتها التنافسية. وقد قدمت العديد من الدراسات تعاريف مختلفة لها، ومنها:

عرفت القدرة التنافسية على أنها: "قدرة المنظمة على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين، وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، مما يحقق نجاحاً مستمراً للمنظمة على المستويين المحلي والدولي، وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة" (أسعد، 2014).

وتم تعريفها على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بال نوعية الجيدة، والسعر المناسب، وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية احتياجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى" (ناصر الدين، 2015).

أما القدرة التنافسية المصرفية، فقد عرفت على أنها: "الوضع الذي يتيح للمصرف التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية ومع عناصر البيئة المحيطة به بصورة أفضل من المنافسين، بمعنى أن القدرة التنافسية تعبر عن مدى قدرة المصرف على الأداء بطريقة يعجز منافسيه عن القيام بها" (كرغلي، 2014).

من التعاريف السابقة، يمكن القول بأن القدرة التنافسية المصرفية ترتبط بشكل مباشر بمدى قدرة المصرف على استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة من أجل تقديم سلع وخدمات ذات جودة عالية تتناسب مع رغبات وحاجات العملاء، وذلك لكي يستطيع الاستمرار والبقاء في السوق أمام المنافسة المفروضة عليه من قبل المصارف الأخرى.

من خلال الإطار النظري لكل من المنافسة والميزة التنافسية والقدرة التنافسية، يمكن القول بأن المنافسة هي حالة احتدام بين مصرفين أو أكثر للوصول إلى هدف محدد، بينما الميزة التنافسية فهي المزايا التي يتسم بها المصرف ويفرد بها كالتقنيات متطورة وأساليب إنتاج حديثة والتي تمكنه من التفوق على باقي المنافسين وتعظيم حصته السوقية وزيادة أرباحه، أما القدرة التنافسية، فهي قدرة المصرف على الاستغلال الأمثل لعناصر الميزة التنافسية التي يمتلكها والتي تمكنه من مواجهة المنافسة في السوق.

## 8-2- قياس التنافسية في القطاع المصرفي:

قدمت الأبحاث التطبيقية العديد من الأدوات لقياس التنافسية، والتي يمكن تقسيمها إلى مقاييس هيكلية، ومقاييس غير هيكلية.

### 8-2-1 المقاييس الهيكلية:

يندرج تحت هذه المقاييس كل من نموذج "الهيكل - السلوك - الأداء"، وفرضية الهيكل الكفؤ. يفترض نموذج الهيكل - السلوك - الأداء أن القوة السوقية للمنظمات تزداد مع ارتفاع التركيز، أي أن هناك علاقة مباشرة بين هيكل السوق والسلوك التنافسي، حيث إن ارتفاع التركيز يؤدي إلى سيطرة عدد قليل من المنظمات على السوق، مما يعطيهم حرية في تحديد الأسعار وبالتالي تعظيم ربحيتهم وتحسين مستوى أدائهم.

بينما تفسر فرضية الهيكل الكفؤ العلاقة الإيجابية بين الربحية وتركز السوق بطريقة مختلفة، وتؤكد على أن العلاقة السببية بين الأداء والتركز هي علاقة عكسية، حيث أن بعض عناصر التفوق التي تمتلكها المنظمة من استخدام أحدث التكنولوجيا

أو الإدارة المتميزة أو اكتشاف مصادر مواد أولية منخفضة التكلفة قد تؤدي إلى جعل المنظمة مربحة (من خلال زيادة كفاءتها في السوق) وتتمو بشكل أكبر مما يؤدي إلى زيادة التركيز (Yildirim, 2003).

من أهم المقاييس الهيكلية هي نسبة التركيز  $CR_k$  ومؤشر هيرشمان HHI.

نسبة التركيز ( $CR_k$ ): تعد من أكثر النسب تطبيقاً لمعرفة درجة التركيز، فهي تأخذ بالاعتبار الحصة السوقية لأكثر  $k$  مصرف، ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية:  $CR_k = \sum_{i=1}^k S_i$ ، حيث تعبر  $S_i$  عن الحصة السوقية لأكثر  $K$  مصرف،  $K$  عدد المصارف الرائدة في القطاع، في حال كانت قيمة المؤشر أقل من 50% فإن الصناعة ذات تركيز منخفض، من 51% إلى 70% تركيز متوسط، ومن 71% إلى 100% فهي ذات تركيز عالي (Afandiyev, 2012)

مؤشر هيرفيندال هيرشمان (Herfindahl–Hirschman index –HHI): يعد هذا المؤشر أدق من نسبة التركيز كونه يأخذ بالاعتبار الحصة السوقية لكافة المصارف العاملة ولا يقتصر فقط على ثلاثة أو أربعة مصارف، أي يستخدم الحصة السوقية للمصارف كأوزان خاصة بهم، ويمكن تعريفه على أنه مجموع مربعات الحصة السوقية لجميع المصارف العاملة، وتأخذ معادلته الشكل التالي:  $HHI = \sum_{i=1}^k MS_i^2$ ، حيث تعبر  $MS$  عن الحصة السوقية للمصرف  $i$ ، و  $k$  هي عدد المصارف، تتراوح قيمة المؤشر بين ثلاثة تصنيفات، إذا كانت قيمته أقل من واحد (أو أقل من 1000) فإن السوق غير مركز، بينما إذا كانت بين 0.1 و 0.18 (1000 إلى 1800) فإن السوق مركز بشكل متوسط، وإذا كانت أكبر من 0.18 أو (1800) فالسوق ذو تركيز عالي (Doll, 2010)

## 8-2-2 المقاييس غير الهيكلية:

تم تطوير المقاييس غير الهيكلية من قبل المنظمة الصناعية الحديثة (NEIO)، حيث إن هذه المقاييس وعلى العكس من المقاييس الهيكلية لا تستند على هيكل السوق لتحديد درجة التنافسية فيه، وإنما تعمل على ملاحظة سلوك المنظمات بشكل مباشر وبالتالي فلا توجد حاجة لتحديد سوق جغرافي معين، فهي تفترض أن هناك عوامل أخرى تؤثر على السلوك التنافسي، كغنياب حواجز الدخول والخروج، فمثلاً مقياس بانزر-روز (P-R) يقيس مدى التغير في أسعار المخرجات نتيجةً للتغير في أسعار المدخلات، ومؤشر ليرنر الذي يقيس قوة الشركات من خلال التباين بين السعر والتكاليف الحدية كنسبة من السعر، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع درجة التنافسية (Anzoategui, et.al, 2010).

من أهم المقاييس غير الهيكلية منهج بانزر-روز (P-R)، مؤشر ليرنر (Lerner Index)، مؤشر بوون (Boon Index). ستقتصر هذه الدراسة على منهج بانزر-روز كمقياس غير هيكلية للتنافسية في القطاع المصرفي السوري.

## منهج بانزر-روز (Panzar–Rosse):

تم تطوير هذا المنهج من قبل John Panzar و James Rosse كأحد المقاييس غير الهيكلية للتنافسية، حيث يفترض أن المصارف تستخدم استراتيجيات تسعيرية مختلفة استجابةً للتغير في أسعار المدخلات، وبالتالي سواءً أكان المصرف يعمل في سوق تنافسي أو يمارس بعض القوة السوقية، فيمكن الاستدلال على ذلك من خلال تحليل تغير إجمالي العوائد نتيجةً للتغير في أسعار المدخلات، ويستند في قياسه لدرجة التنافسية على إحصائية  $H$ ، التي تأخذ المعادلة التالية:  $H = \sum_{k=1}^m \left[ \frac{\delta R_i^*}{\delta W_{ki}} \cdot \frac{W_{ki}}{R_i^*} \right]$ ، حيث إن  $R_i^*$  هي العوائد في وضع التوازن للمصرف  $i$ ، و  $W_{ki}$  هي مجموعة عناصر أسعار

المدخلات، أما بالنسبة لقيمة الاحصائية، فهي تتراوح بين الصفر والواحد، في حال كانت قيمتها أصغر أو تساوي من الصفر  $H \leq 0$  فهذا يدل على وجود احتكار، أما إذا كانت تساوي الواحد  $H=1$  فهذا يدل على وضع المنافسة التامة، بينما إذا تراوحت بين الصفر والواحد  $0 < H < 1$  فهذا يدل على وجود منافسة احتكارية (Rozas, 2007).

بالنسبة لتفسير هذه الإحصائية، فهو كالتالي:

إذا كان السوق احتكاري، فإن الزيادة في أسعار المدخلات ستزيد كلاً من التكاليف الحدية والمتوسطة، مما يؤدي إلى تخفيض توازن المخرجات (العوائد) وارتفاع أسعار توازن المدخلات، مما يؤدي إلى القيمة السالبة ل  $H$ ، بينما في بيئة تنافسية تامة، فإن الزيادة في أسعار المدخلات ستؤدي إلى زيادة كل من التكاليف الحدية والمتوسطة مع عدم وجود أي تغيير في المخرجات. نظرياً، ومن أجل البقاء، فإن المصارف ستعمل على زيادة الأسعار من أجل تغطية التكاليف المتزايدة، مما يؤدي إلى خروج البعض منها من السوق، وبالتالي زيادة من الطلب الذي تواجهه باقي المصارف، وهو ما يجب أن يؤدي إلى زيادة ملائمة في الأسعار والعوائد. الزيادة النسبية في العوائد يجب أن تعادل بشكل تام الزيادة النسبية في التكاليف الحدية في حالة أسواق التنافسية التامة، مما يعطي الإحصائية القيمة 1، بالنسبة للمنافسة الاحتكارية، وبشكل مماثل للمنافسة التامة، فإن زيادة السعر ستخفض من الطلب وتؤدي إلى خروج بعض المنافسين من السوق، إلا أن المصارف الباقية لن تواجه الطلب الأصلي كون منتجاتهم بدائل غير تامة للشركات التي خرجت من السوق، وبالتالي فلن تزيد السعر بنفس زيادة التكاليف الحدية، أي إن الزيادة في العوائد ستكون أقل من الزيادة في أسعار المدخلات، مما يجعل قيمة الإحصائية تتراوح بين الصفر والواحد (Simbanegavi, et.al, 2015)

هناك مجموعة من الافتراضات التي يستند عليها النموذج، وهي: (Hamza, 2011)

- المصارف تعمل كمنظمات تقدم منتج وحيد وهو التسهيلات الائتمانية، حيث أن مخرجاتها هي إجمالي العوائد ولديها ثلاثة مدخلات والتي هي تكاليف التمويل، العمالة، ورأس المال، ومن خلال استخدام هذه المدخلات فإن المصارف تقدم التسهيلات الائتمانية والأنشطة الأخرى المدرة للدخل.
- السوق في وضع توازن طويل الأجل، ففي هذا الوضع، يكون معدل العائد المعدل حسب المخاطر متساوي عبر المصارف، أي معدل العائد غير مرتبط مع أسعار المدخلات، اختبار التوازن يمكن تحقيقه من خلال استبدال المتغير التابع في المعادلة (1) والذي هو إجمالي العوائد REV بمتغير تابع جديد وهو العائد على الأصول ROA.
- أن يكون سعر المدخلات المرتفع غير مرتبط بزيادة جودة الخدمة المنتجة للعوائد، وإلا قد يكون هناك تحيز في حساب H في حال وجود ارتباط.
- المصارف هي منظمات تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ولديها عوائد ودالة تكلفة محددتين.

يأخذ التطبيق العملي للنموذج المعادلة التالية:

$$REV = a + B_1 W_{1i,t} + B_2 W_{2i,t} + B_3 W_{3i,t} \dots (1)$$

ولكن بما أن المنهج يفترض أن السوق في وضع التوازن طويل الأجل، فقد تم استبدال إجمالي العوائد بمعدل العائد على الأصول كالتالي:

$$ROA = a + B_1 W_{1i,t} + B_2 W_{2i,t} + B_3 W_{3i,t} + \dots (2)$$

3-8 الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

## 8-3-1 تعريف الاستقرار المالي في القطاع المصرفي:

يعد الفشل المالي المصرفي من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه القطاع المصرفي، كون آثاره السلبية لا تقتصر على مصرف معين بحد ذاته، وإنما قد يؤدي إلى فقدان الثقة بالقطاع ككل وخلق حالة هلع وأزمة مصرفية شاملة تؤثر سلباً على الاقتصاد، حيث تم تعريف الفشل المالي على أنه: "المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة الاقتصادية- المصرف- إلى اضطرابات مالية خطيرة، تتمثل في عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير في تواريخ الاستحقاق" (وليد، 2016)، ونتيجة لذلك، فقد سعت جميع الدول إلى خلق نوع من الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، لما له من دور في تحقيق الاستقرار المالي للاقتصاد ككل، وتجنب العواقب السلبية في حال غيابها. تناولت العديد من الدراسات تعريف الاستقرار المالي للمصارف، فقد تم تعريفه وفقاً لدراسة فاضل وإسماعيل على أنه (الحالة التي يكون بها الجهاز المصرفي، والبنى التحتية مُمثلة بالأطر القانونية والرقابية قادرة على الصمود بوجه الأزمات المحلية والعالمية، والتخفيف من حدتها، وأداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح القروض المختلفة وتسوية المدفوعات بفاعلية، لأن ما يحدث من مشاكل في الجهاز المصرفي ينعكس أثرها سلباً في الاقتصاد) (فاضل وإسماعيل، 2019).

أما في دراسة زيرير والحموي، فعُرف بأنه "حالة الأمان المصرفي التي تكون مصحوبة بمستوى أرباح مستقرة، بعيداً عن الاضطرابات المالية الخطيرة التي تؤثر سلباً على قدرته على سداد التزاماته (زيرير والحموي، 2016) وعرف أيضاً بأنه "قدرة الجهاز المصرفي على تسهيل وتعزيز العمليات الاقتصادية، وإدارة المخاطر، وامتصاص الأزمات، وذلك خلال فترة زمنية طويلة، وليس فقط خلال فترة زمنية معينة" (Karim, et.al, 2019).

## 8-3-2 قياس الاستقرار المالي في القطاع المصرفي

اعتمد هذا البحث للتعبير عن الاستقرار المالي في القطاع المصرفي على مؤشر Z-Score، وقد تم تطوير هذا المؤشر من قبل إدوارد التمان في عام 1968 للتنبؤ بالفشل المالي (Tung & Phung, 2019). وفقاً لهذا المؤشر، فإن الاستقرار يزداد مع ارتفاع الربحية ورأس المال، ويتناقض مع الأرباح غير المستقرة التي تنعكس بانحراف معياري أعلى للعائد على الأصول، بمعنى آخر، فإن Z-Score تقيس احتمالية أن يصبح المصرف معسراً عندما تنخفض قيمة الأصول إلى ما دون قيمة الدين، تدل القيمة المرتفعة للمؤشر على انخفاض احتمالية الإعسار (Ariss, et.al, 2008). تم الاعتماد على المعادلة التالية للتوصل إلى قيمة مؤشر z-score (Schaeck & Čihák, 2008):

$$Z - Score = \frac{ROA + EQA}{\sigma^{ROA}}$$

حيث تعبر ROA عن متوسط العائد على الأصول، EQA نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول،  $\sigma^{ROA}$  الانحراف المعياري للعائد على الأصول.

أما بالنسبة لتصنيف المصارف حسب قيم هذا المؤشر فهي كالتالي (بوجعادة ونقيش، 2021):

إذا كانت قيمة Z-Score  $1.81 \geq$  فهذا يدل على أن المصرف غير مستقر ومن المحتمل أن يفلس ويفشل.

إذا كانت قيمة Z-Score  $2.99 \leq$  فهذا يدل على أن المصرف ناجح ومستقر مالياً.

أما إذا كانت قيمة Z-Score بين 1.81 و 2.99، فمن الصعب تحديد فيما إذا كان المصرف فاشل أو أنه سيتجاوز الخطر، لذلك تمت تسمية هذه المنطقة بالمنطقة الرمادية.

يعود السبب في استخدام هذا المقياس في الدراسة العملية لكونه يعتبر مقياس كمي للسلامة المالية للمصرف، حيث يقوم بالمقارنة بين احتياطات رأس مال المصرف والعوائد التي يحققها من عملياته الاستثمارية مع الأخذ بالحسبان المخاطر (وهي هنا تقلب العوائد) وذلك لقياس خطر السيولة التي يتعرض لها المصرف (حنا، 2016).

**9. الدراسة التطبيقية****واقع التنافسية في القطاع المصرفي السوري:**

تطوّر القطاع المصرفي السوري منذ عام 1959 حتى الآن بشكل كبير، وقد تمت مجموعة من الإصلاحات الجذرية عليه، منها صدور القرار رقم 813 لعام 1966، القاضي بتنظيم القطاع المصرفي السوري وتقسيمه إلى مصرف زراعي وصناعي وتجاري وعقاري وتسليف شعبي، وتخصص كل مصرف من المصارف المذكورة في مجال معين، وقد اتسمت تلك الفترة بالسيطرة التامة للمصارف العامة على كامل العمل المصرفي، أي إن السوق المصرفي كانت تسوده حالة احتكار تام، وقد أدركت السلطات النقدية في سورية هذا الوضع، وحاولت خلق نوع من التنافسية ضمن القطاع المصرفي، للاستفادة من المزايا الإيجابية لها من تحسين جودة الخدمات المقدمة وتخفيض أسعار الفوائد على القروض مما يحفز على إقامة المشاريع، بالإضافة إلى اللحاق بالتطورات التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي وخلق روح الإبداع والإبتكار ضمن المصارف، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أصدرت قوانين وتشريعات سمحت من خلالها بإنشاء المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية، ومن أهم تلك القوانين والتشريعات القانون رقم /28/ لعام 2001 الذي نص على السماح بإنشاء المصارف الخاصة في سورية تحت إشراف مصرف سورية المركزي ومراقبته، والمرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الخاص بالسماح بإنشاء المصارف الإسلامية، وقد أدت هذه الجهود المبذولة إلى إقامة المصارف الخاصة وتزايد أعدادها إلى أن بلغ عددها 15 مصرفاً منها 11 تقليدي و4 إسلامي، وقد سعت هذه المصارف منذ بداية عملها إلى تعظيم قدراتها ومزاياها التنافسية لجذب أكبر قدر ممكن من العملاء وتحقيق أرباح عالية، إلا أنه مازال هناك الكثير من القيود على عمل تلك المصارف، حيث إن أسعار الفائدة والعمولات تحدد بشكل مباشر من قبل مجلس النقد والتسليف، وبالرغم من إحداث هيئة المنافسة ومنع الاحتكار بموجب القانون رقم 7 لعام 2008، من أجل تحديد القواعد المنظمة للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وبالرغم من أن القانون نص صراحةً على حرية تحديد أسعار السلع والخدمات، إلا أنه لم يبطال الخدمات المصرفية، حيث بقيت أسعار الفائدة والعمولات تحدد بشكل مباشر من قبل مجلس النقد والتسليف، وهو ما أثر على قدراتها التنافسية.

يوضح الجدول التالي متوسطات بعض المؤشرات الرئيسية المرتبطة بإجمالي الأصول والودائع والقروض للمصارف عينة الدراسة في سورية خلال الفترة 2009-2019.



الجدول رقم (4): متوسط إجمالي الأصول والودائع والقروض للمصارف المدروسة خلال الفترة (2009-2019) الأرقام بالملايين.

| إجمالي القروض                           |                              | إجمالي الودائع                            |                               | إجمالي الأصول                           |                              |                                |
|---|------------------------------|---|-------------------------------|---|------------------------------|--------------------------------|
| نسبتها إلى إجمالي قروض المصارف المدروسة | متوسط إجمالي القروض لكل مصرف | نسبتها إلى إجمالي وداائع المصارف المدروسة | متوسط إجمالي الودائع لكل مصرف | نسبتها إلى إجمالي أصول المصارف المدروسة | متوسط إجمالي الأصول لكل مصرف |                                |
| 3.6%                                    | 26,035                       | 2.7%                                      | 38,776                        | 1.8%                                    | 50,444                       | البنك العربي سورية             |
| 2.4%                                    | 17,796                       | 5.2%                                      | 75,403                        | 3.4%                                    | 98,608                       | المصرف الدولي للتجارة والتمويل |
| 1.4%                                    | 10,160                       | 1.1%                                      | 16,305                        | 0.8%                                    | 22,124                       | بنك الأردن سورية               |
| 1.4%                                    | 10,081                       | 1.6%                                      | 23,714                        | 1.1%                                    | 32,286                       | بنك الشرق سورية                |
| 3.3%                                    | 24,483                       | 2.9%                                      | 41,637                        | 2.1%                                    | 59,633                       | بنك بيلوس سورية                |
| 5.5%                                    | 40,326                       | 10.0%                                     | 146,220                       | 6.1%                                    | 174,169                      | بنك بيمو السعودي الفرنسي       |
| 2.3%                                    | 16,623                       | 2.2%                                      | 31,658                        | 1.3%                                    | 36,489                       | بنك سورية والخليج              |
| 1.5%                                    | 11,130                       | 6.9%                                      | 101,209                       | 4.2%                                    | 119,477                      | بنك سورية والمهجر              |
| 3.1%                                    | 22,629                       | 4.6%                                      | 66,653                        | 3.0%                                    | 85,838                       | بنك الائتمان الأهلي            |
| 0.8%                                    | 6,127                        | 1.0%                                      | 14,383                        | 2.1%                                    | 58,762                       | بنك قطر سورية                  |
| 2.3%                                    | 16,477                       | 3.8%                                      | 54,917                        | 2.4%                                    | 69,099                       | مصرف فرنسبنك سورية             |
| 3.6%                                    | 26,371                       | 3.6%                                      | 51,886                        | 3.0%                                    | 87,027                       | بنك الشام                      |
| 3.4%                                    | 24,828                       | 7.2%                                      | 104,843                       | 5.9%                                    | 168,801                      | بنك بركة سورية                 |
| 10.8%                                   | 79,177                       | 4.6%                                      | 67,663                        | 6.8%                                    | 195,131                      | بنك سورية الدولي الإسلامي      |
| 54.6%                                   | 399,989                      | 42.6%                                     | 621,094                       | 56.0%                                   | 1,602,606                    | المصرف التجاري السوري          |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- هيمن المصرف التجاري السوري (وهو مصرف عام) على معظم السوق المصرفية في سورية، حيث بلغت حصته السوقية بالنسبة إلى إجمالي أصول المصارف المدروسة 56%، أما بالنسبة إلى إجمالي القروض فقد بلغت 54.6%، وبالنسبة إلى إجمالي وداائع المصارف المدروسة فقد بلغت 42.6%.
- يعد بنك بيمو السعودي الفرنسي (مصرف تقليدي خاص) منافس قوي في السوق المصرفية السورية، حيث تجاوزت حصته السوقية بالنسبة إلى إجمالي أصول المصارف المدروسة 6%، و5% بالنسبة إلى إجمالي قروض وقد احتل المركز الثالث بعد المصرف التجاري السوري وبنك سورية الدولي الإسلامي، أما بالنسبة إلى إجمالي وداائع المصارف المدروسة، فقد وصلت حصته السوقية إلى 10% ليحتل المركز الثاني بعد المصرف التجاري السوري.
- بروز المصارف الإسلامية كمنافس قوي في السوق المصرفية السورية، حيث احتل بنك سورية الدولي الإسلامي المركز الثاني بنسبة 6.8% بعد المصرف التجاري السوري وبنك بركة المركز الرابع 5.9% وذلك بالنسبة إلى إجمالي أصول

المصارف المدروسة. أما بالنسبة إلى إجمالي الودائع، فقد احتل بنك بركة المركز الثالث بنسبة 7.2% بعد المصرف التجاري السوري وبنك بيمو. وبالنسبة إلى إجمالي القروض، فقد احتل بنك سوية الدولي الإسلامي المركز الثاني بنسبة 10.8% بعد المصرف التجاري السوري.

### 9-1 قياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري

9-1-1 قياس التنافسية باستخدام المقاييس الهيكلية (نسبة التركيز المصرفي ومؤشر هيرشمان):

#### 9-1-1-1 قياس التنافسية باستخدام نسبة التركيز المصرفي

تم حساب نسبة التركيز في هذا البحث لأكثر ثلاثة وأربعة مصارف بالنسبة إلى إجمالي الأصول والودائع والقروض، ويمكن يوضح النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): نسبة التركيز المصرفي<sup>1</sup> بالنسبة إلى إجمالي الأصول والودائع والقروض لأكثر ثلاث وأربع مصارف عاملة في سورية خلال الفترة

(2019-2009)

| 2019                       | 2018   | 2017  | 2016   | 2015  | 2014  | 2013  | 2012   | 2011   | 2010   | 2009  |                |
|----------------------------|--------|-------|--------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|-------|----------------|
| <b>نسبة CR<sub>3</sub></b> |        |       |        |       |       |       |        |        |        |       |                |
| 75.9%                      | 73.37% | 70%   | 64.2%  | 64.7% | 66.3% | 67.1% | 67.36% | 67.66% | 70.3%  | 75.6% | إجمالي الأصول  |
| 70.7%                      | 69.11% | 65.7% | 60.2%  | 60.9% | 60.5% | 59.7% | 58.9%  | 63.3%  | 66.12% | 70.5% | إجمالي الودائع |
| 69.8%                      | 65%    | 70.6% | 64.43% | 67.6% | 73.6% | 75.7% | 73.1%  | 74.4%  | 78.5%  | 86.6% | إجمالي القروض  |
| <b>نسبة CR<sub>4</sub></b> |        |       |        |       |       |       |        |        |        |       |                |
| 81.1%                      | 79.1%  | 75.9% | 69.7%  | 70.1% | 71.0% | 72.5% | 71.7%  | 72.6%  | 76.5%  | 81.0% | إجمالي الأصول  |
| 76.9%                      | 73.8%  | 71.8% | 67.1%  | 66.9% | 65.4% | 65.1% | 65.0%  | 70.6%  | 75.5%  | 79.2% | إجمالي الودائع |
| 74.8%                      | 70.6%  | 74.9% | 69.7%  | 73.2% | 77.6% | 79.5% | 77.3%  | 78.6%  | 82.8%  | 89.8% | إجمالي القروض  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- نسبة التركيز المصرفي لأكثر ثلاثة مصارف بالنسبة لإجمالي الأصول كانت مرتفعة للغاية خلال فترة 2009-2010 إذ تجاوزت 70% ويعود السبب في ذلك إلى حداثة عهد المصارف الخاصة وانخفاض رأس مالها مقارنة بالمصرف التجاري السوري، ثم انخفضت لتصبح متوسطة التركيز من عام 2011 إلى عام 2016 (تراوحت بين 64.2% و 67.6%) بسبب القوانين التي أصدرتها الحكومة السورية والتي أجبرت فيها المصارف الخاصة على زيادة رأس مالها.
- أما نسبة التركيز لأكثر ثلاثة مصارف بالنسبة لإجمالي الودائع، فقد تبين من خلال النتائج أن هناك درجة متوسطة من التركيز في السوق المصرفي السوري خلال الفترة 2010-2018 (تراوحت بين 60.2% و 69.11%) وهذا يعود إلى الجهود المبذولة من قبل المصارف الخاصة لجذب المزيد من الودائع لزيادة استثماراتها وتعظيم أرباحها.
- أوضحت نتائج نسبة التركيز بالنسبة لإجمالي القروض لأكثر ثلاثة مصارف عاملة أن هناك درجة عالية من التركيز في معظم سنوات الدراسة من عام 2009 إلى عام 2014، حيث سيطر المصرف التجاري السوري على أكبر حصة سوقية فيه، ويعود السبب في ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أقدمية المصارف العامة في العمل المصرفي، والتسهيلات التي تقدمها المصارف العامة في منح القروض وبشكل خاص للعاملين في الدولة.

<sup>1</sup> تركزت معظم الحصص السوقية بالنسبة لإجمالي الأصول والودائع والقروض بين ستة مصارف وهم المصرف التجاري السوري، بنك بيمو، بنك عودة، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك بركة، أي تركزت بين مصرف عام وأربعة مصارف خاصة اثنان تقليديان واثنان إسلاميان.

- أما نسبة التركيز لأكبر أربعة مصارف لإجمالي الأصول والودائع والقروض، فيمكن ملاحظة وجود درجة عالية من التركيز في السوق المصرفي السوري في كل سنوات الدراسة، أي هناك سيطرة شبه تامة من قبل 4 مصارف على الجزء الأكبر من السوق

### 9-1-1-2 قياس التنافسية باستخدام مؤشر هيرشمان (HHI):

تم حساب مؤشر هيرشمان أيضاً بالنسبة لإجمالي الأصول والودائع والقروض، وتم التوصل إلى النتائج التالية

الجدول رقم (6): مؤشر هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الأصول والودائع والقروض للمصارف العاملة في سورية خلال الفترة (2008-2018)

| 2019    | 2018    | 2017    | 2016    | 2015    | 2014    | 2013    | 2012    | 2011    | 2010    | 2009    |                     |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------------------|
| 3773.36 | 18.6367 | 3283.16 | 2826.72 | 2911.55 | 3101.80 | 3197.06 | 3141.48 | 3355.90 | 3387.56 | 4080.72 | HHI لإجمالي الأصول  |
| 3477.86 | 2904.22 | 2555.41 | 2184.17 | 2163.92 | 2041.16 | 1951.01 | 2127.32 | 2427.87 | 2419.13 | 2841.66 | HHI لإجمالي الودائع |
| 2194.85 | 6.2170  | 88.3597 | 10.2928 | 02.3035 | 53.4044 | 88.4560 | .634111 | 4185.17 | 6.4530  | 11.3162 | HHI لإجمالي القروض  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

يعد هذا المؤشر أدق من نسبة التركيز المصرفي كونه يأخذ بالاعتبار الحصة السوقية لكافة المصارف العاملة وليس فقط لأكبر ثلاثة أو أربعة مصارف.

- بالنسبة إلى إجمالي الأصول، فقد كان هناك درجة عالية من التركيز في السوق المصرفي السوري خلال كافة سنوات الدراسة، حيث سيطر المصرف التجاري السوري على معظم الحصة السوقية، فقد بلغ متوسط هذه النسبة 3340. وهو ما يتسق مع النتائج التي توصلت لها نسبة  $CR_k$ .
- بالنسبة لإجمالي الودائع، فإن السوق المصرفي في سورية وفقاً لهذه النسبة تسوده درجة عالية من التركيز، وهو ما يتعارض مع نتائج نسبة  $CR_3$  التي ترى أنه تسوده درجة متوسطة من التركيز، ولكنه يتناسب مع نتائج نسبة  $CR_4$ ، إلا أنه وبشكل عام يفضل الاعتماد على مؤشر هيرشمان، كونه يأخذ بالاعتبار الحصة السوقية لإجمالي المصارف العاملة في السوق.
- بالنسبة إلى إجمالي القروض، فقد كان التركيز مرتفع بشكل كبير في عام 2009 تجاوز 6200 إلا أنه بدأ بالتناقص إلى عام 2012 ليصل إلى 4111، مما يدل على الجهود المبذولة من قبل المصارف العاملة لزيادة حصتها السوقية من خلال منح المزيد من القروض وجذب المزيد من المتعاملين، سواء من ناحية فتح المزيد من الفروع في أماكن قريبة من المتعاملين، أو تقديم المزيد من أجهزة الصراف الآلي، أو من ناحية تبسيط إجراءات منح القروض إلا أنه وبشكل عام، فإن متوسط هذه النسبة تجاوز 4084 أي أن هناك درجة عالية من التركيز في السوق المصرفي بالنسبة لإجمالي القروض وفقاً لمؤشر هيرشمان وهو ما يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها نسبة  $CR_k$ .

### 9-1-1-2 قياس التنافسية وفقاً للمقاييس غير الهيكلية:

## 9-1-2-1-1 قياس التنافسية باستخدام منهج بانزر- روز (P-R):

تم الاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي لقياس التنافسية، فقد تم استخدام نماذج بانل داتا وذلك من أجل التوصل إلى قيمة إحصائية H، استناداً إلى المعادلتين (1) و(2):

$$REV = a + B_1W_{1i,t} + B_2W_{2i,t} + B_3W_{3i,t} \dots (1)$$

$$ROA = a + B_1W_{1i,t} + B_2W_{2i,t} + B_3W_{3i,t} + \dots (2)$$

لكن في بادئ الأمر لا بد من التأكد من جودة وإعتمادية النموذج، لذلك لا بد من إجراء ما يلي:

1- معامل تضخم التباين VIF: للتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة، حيث يقاس مقدار الزيادة في تباين المعامل المقدر في حال وجود علاقة خطية بين المتغير المستقل المقابل وبين بقية المتغيرات

المستقلة/ يشير النموذج إلى وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد إذا كانت قيمة المعامل أكبر من 10 (بيلاي، 2018)

الجدول رقم (7): قيم معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة المعتمدة في نموذج P-R خلال الفترة (2019-2009)

| العام | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|-------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| w1    | 3.80 | 5.94 | 4.75 | 3.54 | 3.52 | 2.6  | 1.9  | 1.4  | 1.5  | 1.9  | 2.4  |
| w2    | 3.82 | 5.85 | 5.14 | 3.6  | 3.03 | 3.03 | 3.2  | 2.1  | 2.1  | 2.5  | 2.6  |
| w3    | 1.01 | 1.03 | 2.10 | 2.18 | 3.3  | 2.7  | 2.4  | 2.4  | 2.6  | 2.3  | 1.3  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

من الجدول السابق يكن ملاحظة أن قيمة معامل تضخم التباين لكل المتغيرات المستقلة في كل سنوات الدراسة أقل من 10، أي لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات.

2- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، فقد يؤدي غياب الاستقرارية إلى حدوث انحدار وهمي للبيانات تحت التقدير وبالتالي انحياز في النتائج.

إذا كان المتغير مستقر عند المستوى يمكن القول بأنه متكامل من الدرجة صفر  $I(0)$ ، أما إذا كان مستقر عند الفرق الأول، يمكن القول بأنه متكامل من الدرجة الأولى  $I(1)$ . تم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية للتأكد من أن البيانات مستقرة وهي: اختبار Augmented dickey fuller (ADF)، اختبار Phillips– Perron (PP)، واختبار Levin,lin and Chu (LLC).

تم إجراء اختبارات الاستقرارية للمتغيرات في كل سنة من سنوات الدراسة، وتم التوصل إلى أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى، وبالتالي يمكن اعتماد نماذج بانل الساكنة<sup>1</sup>، للمقارنة بين النماذج السابقة هناك مجموعة من الاختبارات التي يمكن الاعتماد عليها وهي:

اختبار F المقيد: يستخدم للمفاضلة بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فإذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة الجدولية، فإنه يمكن القول بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل .

<sup>1</sup> لم يتم عرض نتائج اختبارات الاستقرارية لضخامتها.

اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange multiplier test) يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، فإذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أقل من الجدولية، أو كانت P- Value أقل من 5% فإن نموذج التأثيرات العشوائية هي أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

اختبار Hausman: يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، في حال كون P- Value أكبر من 5% أو كانت القيمة المحسوبة للاختبار أقل من القيمة الجدولية يتم الاعتماد على نموذج التأثيرات العشوائية.

بعد إجراء الاختبارات السابقة، تم حساب قيمة إحصائية H، ويعرض الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم (8): قيمة إحصائية H السنوية لمنهج بانزر- روز خلال الفترة (2009-2018)

| 2019            | 2018            | 2017   | 2016            | 2015            | 2014            | 2013            | 2012            | 2011            | 2010            | 2009            |                |
|-----------------|-----------------|--------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|----------------|
| 0.019           | 0.0106          | 0.0104 | 0.036           | 0.071           | 0.044           | 0.0401          | 0.0152          | 0.0226          | 0.0122          | 0.0105          | قيمة إحصائية H |
| منافسة احتكارية | منافسة احتكارية | احتكار | منافسة احتكارية | منافسة احتكارية | منافسة احتكارية | منافسة احتكارية | منافسة احتكارية | منافسة احتكارية | منافسة احتكارية | منافسة احتكارية | النتيجة        |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن السوق المصرفي السوري يتسم بوجود منافسة احتكارية ودرجة تنافسية منخفضة في معظم سنوات الدراسة، حيث هناك العديد من المصارف العاملة في السوق وهناك حرية في الدخول والخروج، إلا أن هناك سيطرة شبه تامة للمصرف التجاري السوري وهو مصرف عام، كونه يعد من أقدم المصارف، حيث تأسس في عام 1967، مما أدى زيادة ولاء العملاء له، بالإضافة إلى ذلك وبما أنه مصرف عام، فإن احتمالية فشله منخفضة لأن الدولة قد تتدخل لانقاذه مما أدى إلى زيادة الثقة فيه، بالإضافة إلى سيطرة عدد قليل من المصارف الخاصة على السوق المصرفية (الموضحة في الجدول رقم 4)، وما فاقم الأمر سوءاً هو الأزمة التي مرت بها الجمهورية العربية السورية والتي أثرت سلباً على استقرار القطاع المصرفي من ناحية تخوف الأفراد من التعامل مع المصارف الخاصة خشيةً من تعرضها للفشل وخاصةً بعد تعرض المصارف الخاصة لخسائر خلال فترة الأزمة كالبك العربي، بنك الاردن سورية، بنك سورية والخليج، بنك سورية الدولي الإسلامي.

#### 9-2 قياس الاستقرار المالي في القطاع المصرفي في سورية:

تم استخدام مؤشر Z-SCORE لقياس الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السوري، حيث تم تطبيقه لكل مصرف على حدة ضمن عينة الدراسة لكلٍ من المصارف التقليدية والإسلامية، ويعود السبب الرئيسي في استخدام مؤشر Z-SCORE هو توفر بيانات كاملة عنه في كل سنوات الدراسة على عكس المؤشرات الأخرى مثل نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض أو الأصول، حيث هناك نسبة من المصارف لم تعلن عن قروضها غير العاملة. ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها

الجدول رقم (9): نتائج قياس الاستقرار المصرفي باستخدام Z-Score للمصارف عينة الدراسة.

| 2019   | 2018   | 2017  | 2016  | 2015  | 2014   | 2013  | 2012   | 2011  | 2010   | 2009  |                                |
|--------|--------|-------|-------|-------|--------|-------|--------|-------|--------|-------|--------------------------------|
| 0.16   | -0.89  | -0.81 | 21.51 | 1.68  | -0.11  | 1.56  | -0.144 | 3.87  | 3.075  | 3.18  | البنك العربي                   |
| 1.89   | 0.535  | 0.77  | 1.58  | 2.088 | 3.21   | 0.006 | 2.48   | 51.98 | 3.606  | 6.76  | المصرف الدولي للتجارة والتمويل |
| 0.614  | -0.23  | -0.73 | 12.39 | 1.46  | -5.92  | -1.55 | -1.29  | 2.001 | 0.164  | -1.81 | بنك الاردن- سورية              |
| 2.077  | 0.212  | -0.54 | 7.97  | 4.28  | 4.35   | 3.138 | 2.17   | 0.48  | -26.47 | -3.17 | بنك الشرق                      |
| 1.05   | -0.751 | 0.29  | 4.6   | 2.43  | 3.076  | 1.182 | -0.78  | 1.55  | 3.4    | 7.33  | بنك بيبيلوس                    |
| 3.8    | 0.95   | -0.27 | 93.3  | 3.51  | 23.007 | 1.56  | 0.1    | 3.85  | 10.54  | 5.61  | بنك بيمو                       |
| -0.05  | -2.96  | -1.25 | 2.83  | 0.512 | -2.1   | -2.37 | -0.67  | 0.84  | -1.62  | 0.021 | بنك سورية والخليج              |
| 0.12   | 1.26   | -0.14 | 5.85  | 3.55  | 1.71   | 2.35  | 0.182  | 4.04  | 19.88  | 11.06 | بنك سورية والمهجر              |
| 1.39   | -0.15  | -0.42 | 19.39 | 7.65  | 1.92   | 1.63  | 0.082  | 0.31  | 58.41  | 8.99  | بنك عودة                       |
| 3.22   | 0.081  | -0.83 | 29.6  | 7.21  | 6.83   | 4.67  | 5.02   | 2.23  | -0.26  |       | بنك قطر                        |
| 1.82   | 0.016  | -0.56 | 20.7  | 5.38  | 1.84   | 2.24  | 0.92   | 1.75  | 0.05   | -5.09 | فرنسبنك                        |
| 22.767 | 3.49   | 2.35  | 3.94  | 0.7   | 7.49   | 4.88  | 1.144  | 2.222 | 73.69  | 2.16  | المصرف التجاري السوري          |
| 2.3    | 0.39   | 4-0.  | 96.2  | 4.04  | 3.5    | 2.03  | 9.2    | 2.8   | 0.1    | -1.9  | بنك الشام                      |
| 7.3    | 1.6    | 0.04  | 17.9  | 3.7   | 3.7    | 2.4   | 2.61   | 0.51  |        |       | بنك بركة                       |
| 2.8    | 0.8    | -0.2  | 14.5  | 1.4   | -0.8   | 0.8   | 2.1    | 6.02  | 2.5    | 3.2   | بنك سورية الدولي لاسلامي       |
| 3.4    | 0.29   | -0.18 | 23.48 | 3.3   | 3.44   | 1.63  | 1.54   | 5.63  | 10.5   | 2.79  | المتوسط                        |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة، باستخدام برنامج excel.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة z-score حققت معدلات جيدة خلال عامي 2010 و 2011 مما يدل على ارتفاع درجة الاستقرار والسلامة المالية للمصارف وانخفاض الفشل المصرفي، وذلك نتيجة لارتفاع حقوق الملكية في معظم المصارف العاملة والتي تعد مكون أساسي في نسبة z-score، بالإضافة إلى أن الأزمة لم تبدأ إلا في نهاية عام 2011، أي كانت فترة تتسم بالاستقرار، ويمكن ملاحظة تأثير الأزمة في عامي 2012 و 2013 فقد انخفضت قيمة المؤشر إلى ما دون 1.88 أي إن المصارف تقع في منطقة شديدة الخطورة، إلا أن المصارف استطاعت الخروج من منطقة الخطر خلال

الأعوام التالية وذلك نتيجةً للجهود المبذولة من قبل الحكومة لخلق نوع من الاستقرار ومحاولة المصارف التأقلم مع الوضع القائم في تلك الفترة، أما في عام 2017 فقد تحملت معظم المصارف خسارة مما أدى إلى القيمة المنخفضة للمؤشر.

### 9-3 اختبار أثر التنافسية في الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السوري:

لاختبار أثر التنافسية في الاستقرار المالي للمصارف تم استخدام معادلة الانحدار التالية:

$$Z - SCORE = a + B_1(P - R)_{1i,t} + B_2CR_{3i,t}^l + B_3HHI_{i,t}^a + B_4INF_{i,t} + B_5Crises_{i,t} \dots (3)$$

بالنسبة لمتغيرات المعادلة السابقة فهي:

$Z - SCORE$ : متغير تابع يعبر عن مؤشر z-score للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، (P-R): تعبر عن قيمة H-statistic لمنهج بانزر- روز، وقد تم حسابها بشكل سنوي لكل المصارف عينة الدراسة،  $CR_3^l$ : تعبر عن نسبة التركيز المصرفي لأكبر ثلاثة مصارف بالنسبة إلى إجمالي القروض،  $HHI^a$ : تعبر عن مؤشر هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الأصول،  $INF$ : متغير ضابط يعبر عن التضخم،  $Crises$ : متغير وهمي يعبر عن الأزمة.

### أولاً، وصف متغيرات البحث

يتضمن هذا الجزء الإحصاء الوصفي descriptive statistic لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، التقلطح والالتواء، ويوضح الجدول رقم (10) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث.

الجدول رقم (10): الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

|              | $Z - SCORE$ | P_R    | INF    | CRISES | $HHI_{i,t}^a$ | $CR_{3i,t}^l$ |
|--------------|-------------|--------|--------|--------|---------------|---------------|
| Mean         | 5.08        | 0.024  | 2.59   | 0.83   | 3330.1        | 0.72          |
| Median       | 1.86        | 0.019  | 2.89   | 1      | 3283.16       | 0.731         |
| Maximum      | 96.25       | 0.071  | 4.49   | 1      | 4080.72       | 0.866         |
| Minimum      | -26.47      | -0.010 | -0.10  | 0      | 2826.72       | 0.646         |
| Std. Dev.    | 14.09       | 0.021  | 1.34   | 0.37   | 353.92        | 0.05          |
| Skewness     | 4.505       | 0.59   | -0.53  | -1.78  | 0.575         | 0.75          |
| Kurtosis     | 26.46       | 3.06   | 2.2    | 4.2    | 2.55          | 3.422         |
| Jarque-Bera  | 4263.575    | 9.44   | 11.3   | 96.12  | 10.3          | 16.72         |
| Probability  | 0           | 0.008  | 0.0035 | 0      | 0.005         | 0.00023       |
| Sum          | 823.28      | 4.06   | 419.64 | 135    | 539483.3      | 117.36        |
| Sum Sq. Dev. | 31967       | 0.07   | 291.16 | 22.5   | 20167218      | 0.554         |
| Observations | 161         | 161    | 161    | 161    | 161           | 161           |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي 8 eviews.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن مؤشر الالتواء (Skewness) لكل من المتغيرات التالية: مؤشر  $Z - SCORE$ ، منهج بانزر- روز (P-R)، مؤشر هيرشمان لإجمالي الأصول ( $HHI_{i,t}^a$ )، نسبة التركيز المصرفي بالنسبة إلى إجمالي القروض لأكبر ثلاثة مصارف ( $CR_{3i,t}^l$ )، هو أكبر من الصفر، أي إن شكل التوزيع غير متماثل وملتوي نحو اليمين. بينما بالنسبة للتضخم (INF)، الأزمة (CRISES) فهو أقل من الصفر، أي إن شكل التوزيع غير متماثل وملتوي نحو اليسار.

أما بالنسبة لمؤشر التقلطح (kurtosis) فيمكن ملاحظة أن قيمته بالنسبة للمتغيرات  $(CR_{3,t}^l)$ ،  $(Z - Score)$ ،  $(P-R)$ ،  $(CRISES)$  أكبر من 3 أي إن شكل التوزيع مدبب ويحوي على قيم شاذة، أما قيمته بالنسبة للتضخم  $(INF)$ ، والتركز بالنسبة لإجمالي الأصول  $(HHI_{i,t}^a)$  فهو أقل من 3 أي إن هناك تفرطح في شكل التوزيع. ومن خلال النظر إلى القيمة الاحتمالية  $(P - value)$  لإختبار Jarque– Bera يمكن ملاحظة أن كل المتغيرات خاضعة للتوزيع الطبيعي حيث إن احتمالية هذا المؤشر لها أقل من 5%.

قبل تطبيق الإنحدار تم إجراء إختبار الارتباط الخطي المتعدد وإختبار جذر الوحدة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:  
الجدول رقم (11): قيم معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة المعتمدة في نموذج z-score خلال الفترة (2009-

(2019)

| المتغير      | P-R  | $HHI_{i,t}^a$ | $CR_{3,t}^l$ | Crises | INF  |
|--------------|------|---------------|--------------|--------|------|
| Centered VIF | 1.53 | 3.4           | 3.266        | 3.035  | 3.04 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي 8 eviews.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة معامل تضخم التباين أقل من 10، وبالتالي فلا يوجد ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات.

الجدول رقم (12)، نتائج قياس الاستقرار للمتغيرات المعتمدة في البحث عند المستوى

| المتغير    | Z - SCORE | P-R      | INF      | $HHI_{i,t}^a$ | $CR_{3,t}^l$ | CRISESS  |
|------------|-----------|----------|----------|---------------|--------------|----------|
| اختبار ADF | (0.0004)* | (0.06)** | (0.03)*  | (0.016)*      | (0.02)*      | (0.001)* |
| اختبار PP  | (0.0000)* | (0.07)** | (0.057)* | (0.02)*       | (0.0004)*    | (0.000)* |
| اختبار LLC | (0.000)*  | (0.000)* | (0.000)* | (0.000)*      | (0.000)*     | (0.000)* |

تدل الرموز \* و\*\* على معنوية المتغيرات عند مستوى الدلالة 5% ومستوى الدلالة 10%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EIEWS

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن كل المتغيرات السابقة مستقرة عند المستوى ولا تحتوي جذر الوحدة.

بعد إجراء إختبارات الاستقرار والتأكد من أن كل البيانات مستقرة عند المستوى، يمكن تطبيق نماذج بانل، واختيار النموذج الملائم فيما بينها.

المفاضلة بين نماذج بانل لمعرفة النموذج الأفضل للدراسة:

تم تطبيق نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث تمت المفاضلة بين النماذج السابقة من خلال اختبار F المقيد للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، واختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange multiplier test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، واختبار Hausman

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار ( LM ) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

| النتيجة | Probability value | Breusch– Pagan | نموذج Z-SCORE |
|---------|-------------------|----------------|---------------|
| REM     | 0.038             | 4.27           |               |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 8 EIEWS.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 5%، وبالتالي فنموذج التأثيرات العشوائية (REM) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي (PRM).



الجدول رقم (14): نتائج إختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

| النتيجة | P- Value | F الجدولية | F المحسوبة |               |
|---------|----------|------------|------------|---------------|
| FEM     | 0.2      | 14         | 17.34      | نموذج Z-Score |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي 8.EVIEWS.

القيمة المحسوبة لاختبار F المقيدة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فنموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج الانحدار التجميعي

الجدول رقم (15): نتائج إختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

| النتيجة | Prob. | Chi-Sq. d.f. | Chi-Sq. Statistic |               |
|---------|-------|--------------|-------------------|---------------|
| REM     | 1     | 5            | 0                 | نموذج Z-Score |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي 8.EVIEWS.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن القيمة الاحتمالية (P-Value) أكبر من 5%، وبالتالي فنموذج التأثيرات العشوائية (REM) أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة (FEM).

تقدير معاملات النماذج:

بعد إجراء اختبارات المقارنة بين نماذج بانل، تم تقدير معاملات النموذج الأفضل وهو نموذج التأثيرات العشوائية، وكانت على الشكل التالي:

الجدول رقم (16): تقدير معاملات نموذج Z-Score

| Random Effect Model (REM) |             | النموذج            |
|---------------------------|-------------|--------------------|
| P- value                  | Coefficient | المتغيرات          |
| 0.0001                    | 96.58       | C                  |
| 0.94                      | -4.18       | P_R                |
| 0.44                      | 1.05        | INF                |
| 0.013                     | -16.211     | CRISES             |
| 0.212                     | -0.006      | HHI_A_             |
| 0.016                     | -79.41      | CR_L_              |
| 0.105                     |             | R-squared          |
| 0.07                      |             | Adjusted R-squared |
| 3.68                      |             | F-statistic        |
| 0.0035                    |             | Prob(F-statistic)  |
| 2.14                      |             | Durbin-Watson stat |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي 8.EVIEWS.

يمكن ملاحظة أن قيمة DW بلغت 2.14 أي إن بواقي النموذج تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، وأن قيمة معامل التحديد بلغت 10.5% أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 10% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وبالنظر إلى معنوية

F- statistic نجد أنها بلغت (0.0035) أي إن المتغيرات المستقلة معنوية في تفسيرها للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

### 10. اختبار الفرضيات:

1- بالرغم من أن نسبة التركيز المصرفي لأكبر ثلاثة مصارف توصلت إلى أن هناك درجة متوسطة من التركيز في الودائع والأصول، حيث بلغ متوسطها بالنسبة للودائع 64.2% والأصول 69.3%، إلا أن نسبة التركيز المصرفي لأكبر أربعة مصارف ومؤشر هيرشمان HHI توصلنا إلى وجود درجة عالية من التركيز في السوق المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية، بالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط قيمة إحصائية H لمنهج بانزر-روز 0.024، أي إن المناخ التنافسي في القطاع المصرفي السوري تسوده حالة منافسة احتكارية وفقاً للمقاييس غير الهيكلية، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنه: لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية وغير الهيكلية.

2- بلغ متوسط قيمة مؤشر Z-SCORE للمصارف التقليدية والإسلامية العاملة في سورية خلال فترة الدراسة قيمة وقدرها 5.07، أي تعد مستقرة وتقع في المنطقة الآمنة، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الثانية التي تنص على أنه: لا يتمتع القطاع المصرفي السوري بالاستقرار المالي.

3- عند اختبار أثر التنافسية المصرفية في الاستقرار المالي للمصارف المدروسة، تم التوصل إلى أن التنافسية المصرفية مقاسة بمنهج بانزر-روز<sup>1</sup> ومؤشر هيرشمان لا تؤثر على الاستقرار المصرفي، حيث بلغت P-Value للمتغير (P-R) قيمة وقدرها 0.9 وللمتغير HHI<sub>a</sub> قيمة وقدرها 0.2 وهما أكبر من 5%، بينما نسبة التركيز المصرفي لأكبر 3 مصارف بالنسبة لإجمالي القروض لها تأثير سلبي على التنافسية، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنافسية المصرفية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي السوري.

### 11. الاستنتاجات والتوصيات:

#### توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

1- درجة التنافسية في القطاع المصرفي السوري منخفضة جداً وفقاً للمقاييس الهيكلية، فهناك درجة عالية من التركيز فيه، حيث بلغ متوسط نسب التركيز CR<sub>4</sub> بالنسبة لإجمالي الأصول والودائع والقروض 74.6%، 70.7%، 77.2% على التوالي، أما بالنسبة لمؤشر هيرشمان، فقد بلغ متوسط هذه النسبة لكلٍ من إجمالي الأصول والودائع والقروض 3339.5، 2463.1، 3780.9 على التوالي.

2- أظهرت النتائج أن إحصائية H المحسوبة ضمن منهج بانزر-روز تراوحت بين الصفر والواحد في معظم سنوات الدراسة، بمتوسط قدره 0.024 أي يعمل القطاع المصرفي السوري في بيئة تسودها منافسة احتكارية والتي من أهم خصائصها وجود عدد كبير من المصارف العاملة مع غياب حواجز الدخول والخروج إلا أن هناك عدد قليل من المصارف تسيطر على معظم الحصة السوقية، وقد أكدت هذه النتائج قيم مؤشر هيرشمان ونسبة التركيز التي دلت على وجود درجة عالية من التركيز في القطاع المصرفي السوري. وحالة المنافسة الاحتكارية هذه ناتجة عن حداثة عهد عمل المصارف الخاصة مقابل أقدمية عمل المصارف العامة وسيطرة المصرف التجاري السوري على معظم الحصص السوقية، والآثار السلبية الناتجة عن الأزمة من تضخم وعدم استقرار سياسي وإقتصادي وإجتماعي الذي أدى إلى تخوف

<sup>1</sup> أظهرت نتائج هذا المنهج أن المصارف تعمل في بيئة تسودها منافسة احتكارية، أي إن القطاع المصرفي ذو درجة تنافسية منخفضة

الأفراد وترددتهم عن التعامل مع المصارف الخاصة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على عمل المصارف الخاصة، والتي في مقدمتها تحديد أسعار الفوائد والعمولات التي تتقاضاها المصارف من قبل مجلس النقد والتسليف، وبالتالي فالتنافس تركز بشكل أساسي على التكاليف أو تحسين جودة الخدمة والتي تعد متقاربة في معظم المصارف العاملة، مما أدى إلى فقدان الميزة التنافسية.

3- تتمتع المصارف المدروسة بالاستقرار المالي نسبياً خلال سنوات الدراسة ماعدا العامي 2012 و2013، حيث عانت المصارف من حالة من عدم الاستقرار المالي، ويعود ذلك إلى كون هذان العامان يمثلان بداية الأزمة ومازالت المصارف التقليدية الخاصة وقتها حديثة العهد، إلا أنها استطاعت الخروج من هذا الوضع واستعادة استقرارها المالي في الأعوام التالية، حيث بلغ متوسط نسبة Z-SCORE خلال فترة الدراسة 5.07.

4- توصلت الدراسة إلى أن التنافسية في القطاع المصرفي السوري، ليس لها أي أثر على الاستقرار المالي فيه، حيث تجاوزت قيمة P-VALUE للمتغير P-R في الجدول رقم (15) الدلالة المعنوية عند 5%، بالإضافة إلى غياب أثر التركيز المصرفي المعبر عنه بمؤشر هيرشمان لإجمالي الأصول، على عكس نسبة التركيز المصرفي لأكبر ثلاثة مصارف بالنسبة إلى إجمالي القروض التي كان لها أثر سالب ومعنوي.

#### التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي البحث بما يلي:

- 1- يجب على السلطات النقدية إعطاء هامش للمصارف الخاصة في تحديد أسعار الفوائد والعمولات الخاصة بها لما لذلك من أثر على إكسابها قدرة تنافسية تمكنها من جذب المزيد من المتعاملين إليها.
- 2- يجب على المصارف الخاصة وضع خطة إعلانية توضح فيها ميزتها التنافسية بالنسبة للمصارف العامة (كونها هي المحرك الأكبر للحصص السوقية) فيما يتعلق بالسرعة والمرونة في إنجاز المعاملات، ومدى انخفاض درجة المخاطر فيها، وعدم الاقتصار على التقارير السنوية.
- 3- يجب على المصارف الخاصة العمل على رفع نسبة الاحتياطيات والأرباح المحتجزة، فبالرغم من استقرار المصارف في معظم سنوات الدراسة، إلا أنها فقدت استقراريتها في بداية الأزمة وبشكل خاص في عامي 2012-2013، ثم عادت وتأثرت بشكل كبير في عامي 2017-2018 بالرغم من استقرارها خلال الفترة 2014-2016، أي هناك حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي أدت إلى تذبذب استقرار المصارف، ولا يمكن مواجهتها إلا عن طرق رفع نسبة الأرباح المحتجزة والاحتياطيات.
- 4- أظهرت النتائج أن درجة التنافسية المنخفضة في القطاع المصرفي السوري ليس لها أي أثر في الاستقرار المالي، لذلك أوصي السلطات النقدية في سورية، بتنفيذ دور هيئة المنافسة في القطاع المصرفي، وإصدار القوانين والتشريعات المحفزة لرفع درجة التنافسية المصرفية من أجل الاستفادة من أثارها الإيجابية، حيث تحفز المصارف على رفع كفاءتها في العمل وخلق روح الابتكار للاستمرار والبقاء في العمل المصرفي بالإضافة إلى تقديم تسهيلات مصرفية للعملاء فيما يتعلق بفوائد القروض ومدتها، وبالتالي تخفيض القروض المتعثرة وزيادة الاستقرار.

## 12-1 المراجع العربية

## 12-1-1 الرسائل الجامعية

1. أسعد، سراج، (2014). أثر تطبيق الاستراتيجية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية، ص 58.
2. بوخلالة، سهام (2017). المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية). رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر، ص 3.
3. بيلاني، هبة (2018) دراسة تأثير عدم استيفاء الفروض الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي على معنوية معاملات النموذج، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية العلوم، الجمهورية العربية السورية، ص 30.
4. خديجة، شريفي (2017). الاستراتيجيات المعتمدة في تحقيق المنافسة البنكية في الجزائر - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك تروست. رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 10.
5. حنا، كلارا (2016). أثر خطر السيولة في الاستقرار المالي للمصارف التجارية (دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية). رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية، ص 52.
6. راضية، مزوز (2017). دور بحوث التسويق في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة. رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 50.
7. شلبي، أماني (2018). متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة في ضوء بعض الخبرات العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية التربية، مصر، ص 33.
8. كرغلي، أسماء (2014). اليقظة التكنولوجية كأداة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك - دراسة مرجعية مقارنة للبنوك العاملة بمقر ولاية البويرة. رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 36.
9. ناصر الدين، زينا (2015). واقع التنافسية في المصارف السورية (دراسة تحليلية). رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية، ص 20.
10. وليد، علاق (2016). تحليل المؤشرات المالية كتقنية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات - دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات لولاية ورقلة. رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 3.

## 12-1-2 المجالات والدوريات

1. إبراهيم، بوجلخة (2021). قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة: 2008-2015 باستخدام نموذج **Altman Z-score**. مجلة المنهل الاقتصادي، 4: (1)، ص 405-422.
2. بتال، أحمد، والدليمي، فيصل (2018). استعمال مؤشر هيرفيندال - هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011-2016). مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 4: (44)، ص 316-334.
3. بن ساحة، علي - بن بوزيان، محمد - ومصيطفي، عبد اللطيف (2014). تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك (دراسة حالة البنوك الجزائرية). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد (5)، ص 116-140.

4. بوجعادة، إلياس، ونقيش، صبرينة (2021). قياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر **Z-Score**. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، 11: (1)، ص 48-65.
5. زهير، رانيا، والحموي، نرمن (2016). مدى ملائمة مؤشر **Z-Score** لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 38: (1)، ص 303-321.
6. قاسم، سامر – نصور، ريزان – وعيسى، يارا (2014). دور التسويق المصرف في زيادة القدرة التنافسية للمصارف دراسة ميدانية على المصارف التجارية في الساحل السوري. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (5)، ص 621-643.
7. فاضل، إيهاب، وإسماعيل، هيثم (2019). دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق – بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2010 – 2017). مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، 14: (49)، ص 77-91.

12-2، المراجع الأجنبية:

12-1 الرسائل الجامعية:

1. Afandiyev. F., (2012). **Concentration and Competition in the Azerbaijan Banking Industry**. Master thesis, eastern Mediterranean university, Institute of Graduate Studies and Research, Azerbaijan, P: 14.
2. Doll, M., (2010). **Bank concentration, competition and financial stability**. Master thesis, Tilburg University, Tilburg School of Economics and Management Department Economics, P: 23.
3. Mulyaningsih, T., (2014). **Banking Competition and Its Relationship with Banking Stability: Evidence from Indonesia 1980 – 2010**. PHD dissertation, University of Canberra, Faculty of Business Government and Law, Australia.
4. Yildirim, S., (2003). **Competition and Contestability in Central and Eastern European Banking Markets**. PHD dissertation, University of Tennessee, Knoxville, P: 30.

12-2-2 المجالات والدوريات

1. Amidu, M., and Wolfe, S., (2013). **Does bank competition and diversification lead to greater stability? Evidence from emerging markets**, Review of development finance, 3: (3), P: 152-166.
2. Anzoategui, D., Peria, M., Rocha, R. (2010) **Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region**. Policy Research Working Paper, World Bank, P:2.
3. Ariss, R., Klapper, I., Berger, A., (2009). **Bank Competition and Financial Stability**. Journal of financial services research, P: 99-118.
4. Braslina, L., Viksne, K., Cumakovs, A., (2014). **Innovative Competitive Advantage Determination Model**, Economic Science for Rural Development, 35, P: 34-42.

5. De-Ramon, S., Francis, W., Michael, S., (2018). **Bank competition and stability in the United Kingdom**. Staff working paper No.748, Bank of England, United Kingdom.
6. Fernández, R., and Garcíab, J., (2015). **The Relationship Between Bank Competition and Financial Stability: A Case Study of the Mexican Banking Industry**. *Ensayos Revista de Economía*, 34: (1), P: 103–120.
7. Fosu, S., (2013). **Banking Competition in Africa: Sub-Regional Comparative Studies**. University of Leicester, Department of Economics, United Kingdom, P: 12.
8. Hamza, R., (2011). **Validation Panzar–Rosse Model in determining the structural characteristics of Tunisian banking industry**. *Journal of Economics and International Finance*, 3: (5), P: 259–268.
9. Karim, N., Muhamat, A., Roslan, A., Alwi, S., Jaafar, M., (2019). **Bank Stability Measures in Dual Banking System: A Critical Review**. *Advances in Business Research International Journal*, 5: (2), P: 59–75.
10. Khalaf, B., Yassen, H., Omet, G., (2015). **The Evolution of Bank Competition: Have Conditions Changed in The Jordanian Banking Sector?**. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol. 5 (3), P: 100–107.
11. Rozas, L, (2007). **Testing for Competition in the Spanish Banking Industry: The Panzar–Rosse Approach Revisited**. Working Paper, Bank of Spain. P: 15.
12. Schaeck, K., Čihák, M., (2008). **How Does Competition Affect Efficiency and Soundness in Banking? New Empirical Evidence**. ECB Lamfalussy Fellowship Programme, Working Paper Series No 932, P: 17.
13. Simbanegavi, W., Greenberg, J., and Gwatidzo, T., (2015). **Testing for Competition in the South African Banking Sector**, *Journal of African Economies*, 24: (3), P: 303–324.
14. Tomaliwan, M., (2013). **Bank Competition and Financial Stability in The Philippines and Thailand**. Research Congress 2013, De La Salle University Manila, P: 2.
15. Tung, D., Phung, V., (2019). **An application of Altman Z–score model to analyze the bankruptcy risk: cases of multidisciplinary enterprises in Vietnam**. *Investment Management and Financial Innovations*, 16: (4), P: 181–191.